



SIGMA

Support for Improvement in Governance and Management

A joint initiative of the OECD and the European Union, principally financed by the EU

”سيجما” دعم تطوير الحوكمة والإدارة – مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، بتمويل رئيسي من الاتحاد الأوروبي

سياسات وممارسات تتعلق بتعارض المصالح في تسع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة

سيجما: ورقة البحث رقم 36، 2006

قام بإعداد ورقة البحث لصالح سيجما:

أ. د. مانويل فيلوريا-ميندياتا

جامعة راي خوان كارلوس، مدريد، إسبانيا

ديسمبر 2005

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم مالي من قبل الاتحاد الأوروبي؛ علما بأن الآراء التي جاءت فيها خاصة بكتاب الوثيقة وحده دون سواه ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها تمثل الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي، وهي لا تعكس بالضرورة آراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودولها الأعضاء أو الدول المستفيدة التي تشارك في برنامج سيجما.

ترمز الأحرف الأولى لبرنامج "سيجما" (مبادرة دعم تطوير الحوكمة والإدارة) إلى المبادرة المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، والتي يتم تمويلها في المقام الأول من قبل الاتحاد الأوروبي.

تعمل "سيجما" كشريكة للدول المستفيدة حيث تقوم بدعم الحوكمة (الإدارة الرشيدة) من خلال ما يلي:

- تقييم تقدم عمليات الإصلاح وتحديد الأولويات مقارنة بخطوط أساسية تعكس الممارسة الأوروبية الجيدة وكذا التشريعات القائمة بالاتحاد الأوروبي (مجموع قوانين الاتحاد الأوروبي *acquis communautaire*)
- معاونة متخذي القرار والإداريين في إنشاء منظمات وإعداد إجراءات من شأنها تحقيق المواصفات القياسية والممارسات الجيدة الأوروبية؛
- تيسير المعونة المقدمة من الجهات المانحة من داخل وخارج أوروبا من خلال المساعدة على تصميم المشروعات، وضمان الشروط الأساسية، ودعم عمليات التنفيذ.

وتعمل "سيجما" في عام 2006 مع الدول الشريكة التالية:

الدول المنضمة حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي - قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا.

الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي - بلغاريا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، رومانيا، تركيا.

دول البلقان الغربية - ألبانيا والبوسنة والهرسك (الدولة)، اتحاد فيدرالي للبوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا) صربيا، مونتينيغرو (الجبل الأسود) وكوسوفو (التي تحكمها منذ يونيو 1999 المفوضية الإدارية المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو)

أوكرانيا (يتم تمويل أنشطة تقييم الحوكمة من قبل السويد والمملكة المتحدة).

يدعم برنامج "سيجما" جهود الإصلاح بالدول الشريكة في المجالات التالية:

- أطر عمل قانونية وإدارية، الخدمة المدنية والعدالة، نظم النزاهة العامة.
- رقابة مالية ومراجعة خارجية، بما في ذلك إدارة التمويل المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، نظم الرقابة المالية الداخلية العامة والمؤسسات العليا للمراجعة .
- إدارة الإنفاق العام، نظم الخزانة والميزانيات.

- نظم التوريدات الحكومية العمومية.
- قدرات خاصة بصنع السياسات والتنسيق، تنظيم أفضل.

لمزيد من المعلومات عن "سيجما" يرجى الاطلاع على موقعنا الإلكتروني:

<http://www.sigmaweb.org>

حقوق النشر محفوظة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
تمنح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حق استخدام وتداول هذه المواد للأغراض غير التجارية.
وفي حالة الرغبة في استخدام هذه المواد تجارياً أو الحصول على حقوق الترجمة فيرجى تقديم طلب
بذلك على الموقع الإلكتروني التالي: rights@oecd.org

كلمة استهلاكية

قامت مبادرة "سيجما" بإعداد هذه الورقة البحثية بناء على طلب وزارة الداخلية بجمهورية التشيك وذلك حتى تصبح الأساس لإعداد ورقة عمل مقارنة يتم بموجبها إعداد سياسات وقواعد جديدة لمكافحة تعارض المصالح في القطاع العام بجمهورية التشيك. والورقة ذات توجه عام مما يمكن دول أخرى أيضا من الاستفادة منها عند قيامها بعمل إصلاحات معينة في مجال تعارض المصالح وعمليات إصلاح عامة تكون ذات صلة بسياسات وأدوات مكافحة الفساد.

وتقدم هذه الورقة بيانات وصفية ونظرة عامة تحليلية لمنهجيات إدارة تعارض المصالح في القطاع العام في تسع دول أوروبية - ست دول من الأعضاء "القادمي" في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة) وثلاثة أعضاء "جدد" في الاتحاد الأوروبي (المجر، لاتفيا، بولندا). كما تقدم هذه الورقة بعض ما خلص إليه من نتائج قيمة يمكن أخذها في الاعتبار في عمليات إصلاح السياسات والأدوات لتحسين القواعد والممارسات الخاصة بتعارض المصالح.

وقد جاء البحث الذي صدر في عام 2003 بعنوان "توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتباطا بالخطوط الإرشادية لإدارة تعارض المصالح في الخدمة العامة" ليصبح الأساس لإعداد إطار عمل المفاهيم وكذا الاستبيان الخاص بالمسوح. وقد تم اختبار صيغة مبكرة من الاستبيان في دول جنوب شرق أوروبا في بدايات عام 2005. كما قدمت الخطوط الإرشادية معايير الممارسات الجيدة ارتباطا بالإجراءات التي تمنع تعارض المصالح. ولمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني للحكومة: www.oecd.org/gov/ethics

وتحت قيادة "سيجما" قام أ. د. مانويل فيلوريا (*) من مدريد بإعداد هذه الورقة البحثية على أساس من المعلومات التي تم تجميعها من الدول السالف ذكرها. وقد قامت نخبة من العلماء القوميين الذين تم اختيارهم من الدول المختلفة بالمساهمة من خلال تقديم معلومات استجابة للاستبيان الموحد. ويرغب كل من الكاتب و"سيجما" التعبير عن امتنانهما لهؤلاء الخبراء القوميين الذي قدموا مساهماتهم وهم: السيد أنطون جودبير، المديرية العامة للإدارة العامة والخدمة المدنية بفرنسا؛ د. برنارد شلور من ألمانيا؛ أ. د. برناردو جورجيو ماتاريللا من جامعة سيانا بإيطاليا؛ السيد خوليو نيبس، الأمين العام لبرلمان البرتغال؛ أ. د. مانويل فيلوريا من جامعة راي خوان كارلوس، مدريد، إسبانيا؛ السيد مايكل كاربنتر، مستشار قانوني، مجلس العموم بالمملكة المتحدة؛ د. زلطان حازافي، نائب المدير العام بوزارة الداخلية بالمجر؛ السيد ألكساي سنيتنيكوفز من مكتب منع ومكافحة الفساد في لاتفيا؛ وأ. د. باتريشيا يوانا سوواي من جامعة بيالستوك، بولندا. كما يود المذكوران أعلاه التعبير عن شكرهما الخاص إلى يانوس برتوك من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/الحكومة لمساهماته ومشورته التي قدمها أثناء عملية إعداد هذه الورقة البحثية.

وتحتوي كل من مساهمات الدول التسع على معلومات -السارية في سبتمبر 2005- عن المنهجيات القانونية، والوسائل، والمؤسسات، والإجراءات وممارسات الإدارة التي تم تبنيتها وتطبيقها لإدارة تعارض المصالح في الدول ذات الصلة. كما تقدم كل من الدراسات معلومات عن نظام العقوبات القانونية في حالات خرق القواعد ونوع الجهاز أو الهيئة المنوطة بالإشراف على عملية تطبيق القواعد في حالات عدم التوافق وتعارض المصالح.

(* ملحوظة ترجمة : عند كتابة أسماء أشخاص أو شركات أو خلافه قد ينتج عن النقل من لغة أجنبية إلى اللغة العربية بعض التغيرات والعكس صحيح ، وعلى هذا وجب التنويه

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالتالي أسمائهم: السيد فرانسيسكو كاردونا
(Francisco.cardona@oecd.org) ، أو السيد يانوس برتوك (janos.bertok@oecd.org) أو
السيدة فرانسواز دروييون (francoise.drouillon@oecd.org) .

جدول المحتويات

2	برنامج سيجما (مبادرة تطوير الحوكمة والإدارة)
4	كلمة استهلاكية
7	المقدمة
7	أولاً: الإطار المفاهيمي
7	تعريف تعارض المصالح
8	تعارض المصالح والفساد
8	الديمقراطية والمفهوم العام للفساد
11	سياسات وأدوات محاربة الفساد
12	سياسات وأدوات التعامل مع تعارض المصالح
13	ثانياً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدول التسع
13	أ - أوجه التشابه
22	ب - الاختلافات
33	ثالثاً: ملخص للحالات التسع
35	رابعاً: النتائج والسياسات الموصى بها
40	الملحق رقم 1

المقدمة

تشتمل ورقة البحث على أربعة أجزاء وملحق يقدم جدولاً شاملاً للدول التسع قيد الدراسة.

يقدم الجزء الأول الإطار المفاهيمي، علاوة على تعريفات لتعارض المصالح في القطاع العام، كما يعمل البحث على وضع مفهوم تعارض المصالح في سياق سياسات أوسع تستهدف منع الفساد ومحاربتة، كذلك يعرض مبررات هذه السياسات وأهميتها لتحقيق الديمقراطية ذات أداء فعال.

ويدرس الجزء الثاني أوجه التشابه الكثيرة في الهياكل، والآليات، والوسائل المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي التسع التي وقع الاختيار عليها فيما يتعلق بإدارة تعارض المصالح، كما يبحث هذا الجزء أيضاً الاختلافات العامة في الأطر القانونية، وطرق التطبيق، وآليات التقييم، وطرق الإنفاذ، بل ويهدف هذا الجزء من البحث إلى أن يوضح مبررات مختلف السياسات عند وضع قيود على ممارسة أنشطة هي شرعية في حد ذاتها وهي أنشطة اقتصادية واجتماعية وسياسية يقوم بها المسؤولون في الخدمة المدنية بما فيهم السياسيون (فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية و الشفافية) والتي يقوم بها أيضاً المسؤولون العموميون (فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمشاركة في الأحزاب السياسية).

ويخلص الجزء الثالث دراسات الحالة الخاصة بالدول التسع من خلال تحديد الموضوعات الأساسية والصعوبات التي تواجه كل دولة في وضع سياسات تعارض المصالح وتطبيقها، بما في ذلك تقييم مزايا وعيوب مختلف الأدوات القانونية فيما يخص جدواها في منع وقوع حالات تعارض المصالح الفعلية بشكل كفؤ والعمل على إدارتها.

وأخيراً وليس آخراً يركز الجزء الرابع على استخلاص بعض الاستنتاجات التي يمكن قراءتها باعتبارها توصيات تقدم مختلف البدائل لوضع سياسات وقواعد منع تعارض المصالح وتلك الخاصة بمحاربة الفساد والعمل على تطبيقهم.

أولاً- الإطار المفاهيمي

تعريف تعارض المصالح

يستخدم هذا البحث بشكل أساسي التعريف العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعارض المصالح كمرجع مفاهيمي. وفيما يلي نصه: "ينطوي تعارض المصالح على التعارض بين الواجبات العمومية والمصالح الشخصية للمسؤولين العموميين، بحيث تؤثر المصالح الشخصية للمسؤول العمومي على أدائه لواجباته ومسئولياته الرسمية تأثيراً غير محموداً".¹

¹ توصيات المجلس بشأن الحطوط الإرشادية لإدارة تعارض المصالح في الخدمة العامة. أنظر: <http://www.oecd.org/dataoecd/13/22/2957360.pdf>.

وفي هذا الصدد وفي تعريف المفهوم الأوسع نطاقا لتعارض المصلحة فإننا لا نضع فقط في الاعتبار المواقف التي يظهر فيها التعارض **الفعلي** للمصالح حيث تتعارض مصلحة المسئول العمومي بصفته مواطن عادي مع مصلحته بصفته مسئول عمومي فقط، بل يأخذ التعريف في الاعتبار أيضا تلك المواقف التي يكون فيها تعارض المصلحة **ظاهريا** أو **محتملا**.

ويقصد بالتعارض الظاهري للمصالح الموقف الذي يجد فيه الغير مبررا منطقيا لظنهم بأن المصالح الشخصية لمسئول عمومي قد تؤثر علي أداءه لمسئوليته العامة حتي ولو لم يكن هناك بالفعل مبررا لهذا التأثير أو قد لا يوجد مثل هذا التأثير، إن إمكانية التشكيك في نزاهة و/أو أمانة أي مسئول أو هيئة حكومية يجعل من الحتمي اعتبار التعارض الظاهري للمصالح على أنه موقف يجب تلافيه.

وقد تنشأ احتمالية تعارض المصالح عندما يكون للمسئول العمومي مصالح خاصة قد تؤدي إلى ظهور تعارض للمصالح **في وقت ما في المستقبل**، ونضرب هنا مثلا علي ذلك بحالة قرب تعيين زوج أو زوجة مسئول عمومي -سواء كان المسئول ذكر أو أنثى- في منصب مدير أو مديرة تنفيذية أو عضو منتدب في شركة حيث يتوقع تنفيذ هذا التعيين بعد بضعة أسابيع وفقا لقرار اتخذه المسئول بشأن هذه الشركة المعنية، كما يعلم المسئول العمومي بذلك؛ وبناء عليه فإن تطبيق التعريف الأساسي المذكور هنا يفترض أي شخص عاقل ملم بكافة الحقائق ذات الصلة يستطيع أن يصل إلى النتيجة المفداها أن المصالح الخاصة للمسئول يمكن أن تؤثر بشكل غير مناسب علي تصرفاته أو علي أي قرار يتخذه.

تعارض المصالح والفساد

وعلينا أن نفهم أيضا أن تعارض المصالح يختلف عن الفساد، ففي بعض الأحيان يوجد تعارض في المصالح مع غياب الفساد والعكس صحيح؛ فعلي سبيل المثال يحتمل أن يتصرف مسئول حكومي بنزاهة و يلتزم بالقانون عند اتخاذ قرار قد يكون له فيه مصلحة خاصة ولذلك ينتفي وقوع الفساد، بينما يمكن لمسئول عمومي آخر أن يرتشي (نوع من أنواع الفساد) لاتخاذ قرار كان سيتخذه علي أية حال ويكون الموقف لا ينطوي علي أية تعارض للمصالح.

ومع ذلك يظهر الفساد في معظم الأحيان عندما تؤثر المصالح الشخصية بشكل غير سليم علي أداء المسئول العمومي لوظيفته، لذا فمن الحكمة أن تتخذ سياسة منع وقوع تعارض المصالح كجزء من سياسات ذات نطاق أوسع لمنع الفساد ومحاربتة، وفي هذا الإطار تعد سياسات منع تعارض المصالح وسيلة هامة لزرع روح النزاهة في القطاع العام كما أنها وسيلة لحماية الديمقراطية، ودعمها.

الديمقراطية والمفهوم العام للفساد

فيما يبدو فإن السلوك العام السائد تجاه السياسة والسياسيين والأحزاب السياسية والبرلمانات يعكس تراجعاً في ثقة الجماهير حتى كادت خيبة الأمل في السياسة والسياسيين أن تكون الإحساس السائد في كافة أنحاء العالم. وفي بعض الدول بدأ هذا الإحساس بعدم الرضا عن السياسة وعدم الثقة في السياسة وانخفاض الثقة في البرلمانات في النيل من تطبيق الديمقراطية مما يترتب عليه وجود خطر إفشال الديمقراطية. ولكن في بعض الدول الأخرى يفسر هذا السلوك ببساطة علي إنه تعبيراً عن الضجر من طرق السياسة التقليدية.

ويتخذ هذا البحث كافتراض أساسي الفكرة القائلة بأن الفساد في الدوائر العامة هو السبب الرئيسي وراء ظهور هذا الاتجاه الذي يدعو إلى القلق، ولكن حتى نفهم هذه المقولة من المهم تعريف الفساد، فإذا تمثل الفساد في الرشوة فقط فلا يمكننا القول بأن السبب الأساسي وراء حالة عدم الرضا التي تجتاح معظم الدول الأوروبية يمكن أن تعزى للفساد حيث أن الرشوة التي يتقاضاها المسؤولون العموميون لا تعتبر ممارسة شائعة في هذه الدول، ولكن الفساد لا يقتصر على الرشوة فقط بل يتجلى أيضا في استغلال السياسات لخدمة مصالح غير مصالح عامة المواطنين وفي سوء استغلال السلطة والتمويل غير القانوني للأحزاب وشراء الأصوات والمحاباة والمتاجرة بالنفوذ. لذا لا ينظر للفساد علي أنه مجرد سوء استغلال مسئولين عموميين للسلطة بشكل غير قانوني، بل قد يأخذ الفساد شكل استخدام السلطة بأسلوب غير أخلاقي لتحصيل المصلحة الخاصة بشكل مباشر وغير مباشر؛ بمعنى أن النفع قد لا يقتصر على المسئول العمومي فقط بل يمتد ليشمل نفع الحزب السياسي الذي عينه.

وربما يكون غياب الإطار الشامل لفهم الفساد والإلمام بأسبابه وعواقبه وطبيعته هو الذي دفع بعلماء الاجتماع وخبراء القانون لأن يميلوا لتقييم الفساد في النظم الديمقراطية الغربية من وجهة نظر القانون الجنائي فقط. ومثالا لذلك أظهر تقرير "معهد المجتمع المفتوح" Open Society Institute² لعام 2002 أن غياب هذا الإطار الشامل لمفهوم الفساد في دول الاتحاد الأوروبي قد جعل المفوضية الأوروبية تستند في تقييمها للفساد في الدول المتقدمة لعضوية الاتحاد الأوروبي أنذاك على معيار يتخذ من الرشوة العنصر الرئيسي دون غيره من العناصر. وبما أن معظم الدول الأوروبية لا ترتفع فيها معدلات الفساد الجنائي فلم يوضع الفساد في الاعتبار كمتغير هام عند تحليل عدم الرضا عن السياسة في أكثر الدول تقدما.

ولكن الفساد لا يقتصر على تقاضي الرشوة، بل الفساد يتجاوز ذلك ليشمل فساد السياسة بما في ذلك كل الأعمال التي يرتكها كافة العاملين في مجال السياسة (بما في ذلك المسئولين العموميين) التي تخل بقواعد (الديمقراطية) للعبة السياسة حيث يغلبوا مصالحهم الخاصة على كافة المصالح الأخرى، ونضرب في المقام مثالا وهو قواعد اللعبة الديمقراطية التي تنص على ألا يسيء مسئول عمومي استخدام سلطاته سواء لتحصيل مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة، فلا يتمثل سوء استخدام السلطة فقط في الإخلال بالقانون ولكن يتمثل أيضا عند الإخلال بقواعد الأخلاق العامة بهدف الاستزادة من السلطة أو الثروة الشخصية.

وعند إمعان النظر في مثل هذه الموضوعات يتبين بوضوح أن الفساد يعتبر واحد من المخاطر الهامة التي تهدد المؤسسات والعمليات الديمقراطية حيث تترتب عليه عواقب سلبية سياسية واقتصادية واجتماعية، فمن الناحية السياسية يسهم الفساد في تدني جودة الديمقراطية والأداء الحكومي، ويخلق رصيدا اجتماعيا سلبيا، فعندما يزيد الفساد تتعذر المساواة السياسية وتصبح محاباة الأكثر فسادا هي القاعدة السائدة في نظام الحكم السياسي حيث تستولي شبكة من الفاسدين علي السلطة. وفي الدول التي يستقل فيها الفساد يستفيد السياسيون والعاملون بالخدمة المدنية الفاسدون من المحافظة علي نظام إداري حكومي غير كفؤ لأنهم عندئذ يمكنهم أن يختاروا من يقدمون له الحماية من غير الأكفاء مستفيدين في ذلك من عدم كفاءة النظام. فالفساد يتطلب وجود ثقة متبادلة بين الأطراف المشتركة في الصفقات غير القانونية كما تشجع هذه الثقة على إقامة شبكات اجتماعية واسعة ومكثفة، إلا أن هذه الشبكات تقوم علي المحسوبية، والعلاء الشخصيين، والرشوة؛ حيث أن الفساد السياسي يغذي وينمي هذا النوع من الشبكات.

² معهد المجتمع المفتوح / برنامج متابعة الانضمام للاتحاد الأوروبي: "متابعة إجراءات الانضمام للاتحاد الأوروبي: سياسة الفساد و محاربة الفساد" بودابست في عام 2002

ومن الناحية الاقتصادية يعوق الفساد التنمية ولا يشجع علي الاستثمار، أما من الناحية الاجتماعية فهو ينشر عدم العدالة الاقتصادية والنفسية، بينما ينشر الثقة المحدودة المقصورة علي جماعة بعينها، إن انتشار الثقة المحدودة يحول دون تنمية الثقة العامة الشاملة التي تعد أساسية لإقامة للتضامن الاجتماعي وإيجاد السياسات العادلة. وتلخيصا لكل ما سبق يمكن القول بأن عدم رضا الجماهير بأداء الحكومات والأحزاب قد انعكس في تزايد عدم الرضا عن الديمقراطية وانخفاض الثقة العامة وارتفاع مستوى شعبية المرشحين الشعبين والأحزاب المتطرفة.

ففي كافة النظم الديمقراطية الكفوة يوجد مبدأ أساسي ألا وهو أن السياسة يجب أن تهدف إلي تحديد الصالح العام ودعمه علاوة علي احترام قواعد اللعبة. لذا يتوجب علي السياسيين أن يتذكروا هذا المبدأ بينما يجدر بالموظفين الحكوميين وضعه في الاعتبار عند مشاركتهم في صياغة السياسات وفي كل مرة يتخذوا فيها قرارات أو عند إعدادهم أو تنفيذهم لهذه القرارات أو عند قيامهم بتقييمها.

ويترتب بين ما يترتب على تجاهل أو إغفال هذا المبدأ انخفاض مستوى الثقة في مؤسسات الديمقراطية الأساسية، بل ويعتبر من أهم الأسباب التي تجعل معظم المواطنين في بعض الدول يشعرون بعدم الرضا عن أداء النظم الديمقراطية في دولهم. وكما يوضح الجدول رقم 1 فقد انخفضت الثقة في البرلمانات في كل الدول الأوروبية التي أجريت عليها الدراسة، إلا أن هناك بالفعل اختلاف في نتائج المسوح بين دولة وأخرى، ويظهر بوضوح أيضا أنه عندما يزيد معدل الفساد -والذي يفسر على أنه رشوة- في دولة من الدول تكون نتائج المسوح لهذا الدولة أسوأ من الدول الأخرى ذات التاريخ الطويل لانخفاض معدل الفساد فيها؛ وهي أسوأ ولكن ليس فقط لأن الدولة التي يشيع فيها الفساد تنسم بانخفاض الثقة في البرلمان ولكن يقل فيها أيضا الرضا عن أداء الديمقراطية (أنظر الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1: الثقة في البرلمان، الرضا عن أداء الديمقراطية، درجات التقييم وفقا لمؤشر منظور الفساد CPI في الدول التسع التي أجريت عليها المراجعة المقارنة وفي جمهورية التشيك

الدولة	ثقة كبيرة أو إلى حد كبير في البرلمان	راضون للغاية أو راضون إلى حد ما عن أداء الديمقراطية في دولنا	مؤشر منظور الفساد
	(نسبة مئوية %)	(نسبة مئوية %)	
الأعضاء "الجدد" في الاتحاد الأوروبي			
جمهورية التشيك	12.0	36.6	4.3
المجر	32.6	31.6	5.0
لاتفيا	26.2	28.2	4.2
بولندا	30.1	40.6	3.4
الأعضاء "القدامى" في الاتحاد الأوروبي			
فرنسا	38.8	45.5	7.5
ألمانيا	34.2	72.8	8.2
إيطاليا	33.2	34.6	5.0
البرتغال	43.7	72.3	6.5
إسبانيا	45.0	63.2	7.0
المملكة المتحدة	34.1	44.4	8.6

المصدر: المسح الخاص بالقيم الدولية لعام 2000 و مؤشر مفهوم الفساد 2005

ختاماً وبالرغم من الاختلاف في مفهوم تعارض المصالح ومفهوم الفساد، إلا أنه يبدو من الأفضل أن تكون السياسات التي تتعامل مع تعارض المصالح جزء من استراتيجيات أو سياسات أوسع نطاقاً تعمل على منع الفساد ومحاربتة، ولكن لا يشيع تطبيق تلك الممارسة في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي انضمت قبل 2004 والتي أجريت عليها الدراسة في ورقة البحث هذه فيما عدا المملكة المتحدة و ألمانيا إلى حد ما (يأتي تفسير ذلك فيما بعد)، ولكن تلك الممارسة تشيع في جميع الدول التي انضمت للاتحاد الأوروبي فيما بعد عام 2004، وربما يرجع ذلك لتأثر تلك الدول بممارسات المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي خاصة ممارسات مفوضية الاتحاد الأوروبي خلال عملية مفاوضات الانضمام، مما يطرح بدوره سؤالاً وهو: هل يعتبر وضع استراتيجية شاملة لمحاربة الفساد مبدأً مثالياً تكنوقراطياً أم واقعاً سياسياً في نظام الديمقراطية التي تنعم بالمساندة والتعزيد؟

وبغض النظر عن الإجابة، فإن سياسات واستراتيجيات منع الفساد ومحاربتة تعتبر غاية في الأهمية لتحسين جودة الديمقراطية وحتى لحماية الديمقراطية من الميل إلى الشعبية واللامبالاة و التبلد وخيبة الأمل. وبناء عليه تعد أيضاً سياسات تعارض المصالح في غاية الأهمية من أجل تحسين ديمقراطياتنا الأوروبية وتدعيمها.

سياسات وأدوات محاربة الفساد

تشمل سياسات منع ومحاربة الفساد أدوات واستراتيجيات مختلفة ومتنوعة للغاية والتي يمكن تقسيمها إلى أربع فئات كبيرة هي: إطار هيكلي، ومنع وتجنب، وعمليات الكشف والتحقيق، وعقوبات.

1- الإطار الهيكلي: لا يتضمن هذا الإطار مجرد الالتزام السياسي والقيادة التي تراعي المبادئ الأخلاقية، ولكن يشمل أيضاً الاستراتيجيات والسياسات التي تم وضعها لتفادي أنماط جوهريّة لعدم المساواة ولبناء الثقة التي تعم الجميع دون أية استثناءات، وذلك علاوة على نشر رأس المال الاجتماعي الجيد مع تأصيل ديمقراطية عالية الجودة. ويتطلب إعداد إطار هيكلي متين بعض الشروط الدستورية المعينة لأن الديمقراطية عالية الجودة تقوم على المبادئ المرتبطة بالسيطرة على الميل والجنوح للشعبية والمساواة السياسية³.

وتتضمن هذه المبادئ أربعة أبعاد:

- إقامة الانتخابات الحرة العادلة.
- تطبيق مبادئ المصارحة، والشفافية، ومساءلة الحكومة.
- كفالة حقوق وحرية مدنية وسياسية.
- إقامة مجتمع ديمقراطي يضم إعلام حر متاح لمختلف الفئات الاجتماعية، تتم فيه المسائلة العامة للشركات الخاصة القوية ويسوده نظام الثقافة السياسية والتعليم الديمقراطي.

³ بيثام ديفيد (1994)، 'تعريف الديمقراطية وقياسها' - "سيج"، لندن.

2- وسائل المنع والتجنب: تشمل إطار قانوني فعال، ومدونات أخلاق قابلة للتطبيق، ونظام مسائلة كفؤ، وخدمة مدنية قائمة على المسار المهني الوظيفي والقائم على أساس من الاستحقاق والجدارة، وآليات التنشأة الاحترافية المهنية خاصة في مجال الأخلاق المهنية والقيم الديمقراطية.

3- وسائل الكشف وعمليات التحقيق: تشمل هيئة منسقة تعمل كمنظمة "مراقب" من أجل حماية المواطنين مع ضرورة وجود خطوط ساخنة للتعامل مع الشكاوى، وكذا برامج حماية مقدمي الشكاوى، علاوة على أهمية وجود شبكة فعالة من وكلاء النيابة العامة المتخصصين، وعدد كافٍ من القضاة المتخصصين والمحققين والمراقبين العموميين.

4- وسائل تطبيق العقوبات: قانون العقوبات والنظم التأديبية وإجراءات المسؤولية الاقتصادية والعقوبات الإدارية.

سياسات وأدوات التعامل مع تعارض المصالح

ما هو موقع سياسات محاربة تعارض المصالح داخل الإطار الأوسع لسياسات محاربة الفساد؟ إنها تقع في الحقيقة في أربع مجموعات: تمثل جزء من الإطار الهيكلي لأن هذه السياسات تساعد النظام الديمقراطي في بناء الثقة العامة، وفتح أبواب الحكومة أمام عمليات التدقيق، وكذا تعتبر جزء من الاستراتيجية الوقائية وذلك لأن قواعد تعارض المصالح ومدونات السلوك المهني وقوانين التوافق أي تلك التي تتناول تعارض تقلد مسئول لأكثر من منصب عمومي وغيرها من الوسائل الأخرى مثل: قواعد الامتناع عن التصويت والانسحاب الروتيني تكون منجها فعلا لمنع الفساد. كذلك ينظر لسياسات تعارض المصالح كجزء من عملية كشف الفساد والتحقيق في أمره لأن بعض وسائل هذه السياسات مثل إقرار الذمة المالية وإقرار الممتلكات الأسرية من شأنه أن يساعد كثيرا في اكتشاف الممارسات الفاسدة. وفي نهاية المطاف يعتبر كل ما سبق جزء من وسائل العقاب لأنه في بعض الدول يعد تعارض المصالح جريمة، بينما تراءى لدول أخرى تطبيق عقوبات متنوعة في حالة الإخلال بالقوانين والقواعد الخاصة بتعارض المصالح.

هذا وتعد أهم وسائل منع تعارض المصالح وتجنبه هي:

- تقييد ممارسة أعمال/وظائف إضافية.
- تقديم إقرار الذمة المالية.
- تقديم إقرار بدخل الأسرة.
- تقديم إقرار بالأصول والممتلكات الشخصية.
- تقديم إقرار بالأصول والممتلكات الخاصة بالأسرة.
- تقديم بيان بقبول أية هدايا.
- تأمين المعلومات الداخلية المتاحة ومراقبتها.

- تقديم إقرار بأية مصالح خاصة عند إدارة العقود.
- تقديم إقرار بأية مصالح خاصة عند اتخاذ القرارات.
- تقديم إقرار بأية مصالح خاصة عند المشاركة في إعداد توصيات متعلقة بالسياسات أو بإبدائها.
- الإفصاح العلني عن إقرارات الدخل والأصول المملوكة.
- تقييد ومراقبة الالتحاق بالوظائف بعد انتهاء فترة الخدمة أو ممارسة الأنشطة في المنظمات غير الحكومية.
- تقييد ومراقبة قبول الهدايا ومختلف المزايا الأخرى.
- تقييد ومراقبة التعيين الخارجي الذي يتم في آن واحد مع العمل العمومي (على سبيل المثال العمل في منظمة غير حكومية أو منظمة سياسية أو هيئات مملوكة للحكومة).
- تنحي القضاة عن النظر في القضايا والانسحاب الروتيني للمسؤولين العموميين عن العمل العام عند المشاركة في اجتماع أو اتخاذ قرار قد ينشأ عنه تعارض للمصالح.
- تقييد حق ملكية المسؤولين العموميين وأسرهم لشركات خاصة.
- التخلص من أية مصالح تجارية من خلال البيع أو الاستثمارات أو من خلال إقامة شركات إدارة أموال أو عقد اتفاقية الإدارة المجهولة.

ثانياً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدول التسع

أ- أوجه التشابه

تقدم ورقة البحث هذه فكرة عامة عن النقاط المشتركة في البرامج القومية المختلفة التي تتناول تعارض المصالح؛ لذا سوف نتتبع مجموعة الموضوعات ذات الصلة بسياسات تعارض المصالح ونمعن النظر في طريقة التعامل معها في الدول قيد الدراسة (أنظر أيضا الجدول الشامل في الملحق).

1- جزء من سياسات أو استراتيجيات أوسع؟ تبني رسميا كل أعضاء الاتحاد الأوروبي "الجدد" ممن شملتهم الدراسة استراتيجية أوسع نطاقا لمنع الفساد ومحاربتة، وتعتبر برامج هذه الدول فيما يخص تعارض المصالح جزء من هذه الاستراتيجيات الواسعة النطاق، ولكن الأعضاء القدامى في الاتحاد الأوروبي لم يطبقوا هذه الاستراتيجيات الواسعة النطاق فيما عدا ألمانيا التي لديها اتفاقية فدرالية لمحاربة الفساد. وبناء عليه لا تمثل سياسات تعارض المصالح جزء من السياسة الأشمل في هذه الدول، ومع ذلك تعد المملكة المتحدة استثناء لأن برامج تعارض المصالح تعتبر جزء من سياسة أشمل "للمعايير الأخلاقية في القطاع العام" إلا أنها لا تنتمي لاستراتيجية شاملة لمحاربة الفساد ولكنها جزء من استراتيجية شاملة لضمان وتحسين معايير الأخلاق المهنية في الحياة العامة.

2- مناهج وقائية؟ قام كافة الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي -ممن جرى عليهم دراسات تحليلية في إطار هذه الدراسة- بوضع مناهج وقائية وعلاجية، وبالرغم من أن المنهج المجري يعتبر في أغلبه وقائياً، فليس لدى المجر أية عقوبات لانتهاك قواعد تعارض المصالح، بينما يتوفر ذلك لدى كل من لاتفيا وبولندا. كما تستخدم فرنسا كل من المنهجين بالإضافة إلى أنها قامت باستحداث مسمى لجريمة تعارض المصالح والتي سيأتي شرحها فيما بعد والتي أطلق عليها "السعي غير المشروع لتحقيق منفعة خاصة". وتطبق كل من الدول الخمس الأخرى ذات العضوية "القديمة" في الاتحاد الأوروبي مناهج وقائية.

3- إجراءات وقائية:

● **تقييد الالتحاق بعمل إضافي:** تفرض كل الدول التي شملتها الدراسة قيوداً على الالتحاق بعمل ثانوي. كما تنطبق هذه القيود أيضاً على المعينين في المناصب السياسية بما في ذلك أعضاء النظام الحاكم، والعاملين بالخدمة المدنية والقضاة في كافة الدول. ولكن مثل هذه القيود المعمول بها في فرنسا وألمانيا وبولندا وإسبانيا تنسم بأنها أكثر صرامة عن غيرها من الدول. وتفرض كافة الدول القيود على تولي أعضاء البرلمان مناصب عامة إضافية، ولكن تعد إسبانيا الدولة الوحيدة التي لا تقبل أن يشغل أعضاء برلمانها مناصب في أعمال خاصة. كذلك يسمح للمسؤولين المنتخبين محلياً أن يصبحوا أعضاء في البرلمان في فرنسا والمجر، ولكن في كافة الدول الأخرى تفرض قيود على أية وظائف عمومية وخاصة أخرى عندما يتم تعيين المسؤولين المنتخبين محلياً على أساس دوام كامل يتقاضون عنه أجر مقابل العمل في الوظيفة التي تم انتخابهم لها.

● **إقرار الذمة المالية الشخصية:** لا يفرض القانون في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة تقديم إقرار ذمة مالية شخصية ولكن في الدولتين المذكورتين أخيراً يتوجب على أعضاء البرلمان تقديم إقرار بأنواع معينة من المبالغ التي تدفع لهم إذا ما كانت مبالغ ضخمة. ولكن في المجر وإيطاليا لا يقوم سوى أعضاء البرلمان بتقديم إقرار ذمتهم المالية (يتوجب الآن في إيطاليا على المعينين في المناصب السياسية أن يقدموا إقرار الذمة المالية فيما يخص بعض موارد الدخل)، بينما يقتصر ذلك في بولندا على المسؤولين المنتخبين محلياً والمسؤولين المعينين في مناصب سياسية فقط الذين يجب عليهم أن يقدموا إقرار الذمة المالية الشخصية. ويلتزم المسؤولون المنتخبون محلياً والمسؤولون المعينون في مناصب سياسية بتقديم الإقرار عن موارد دخلهم في إسبانيا. كذا يتوجب على أعضاء البرلمان أن يقدموا إقراراً بنشاطهم الذي يتقاضون عنه أجور. ويفرض في لاتفيا على المسؤولين العموميين تقديم إقرار ذمتهم المالية. ولا يقتصر ذلك على المسؤولين في المناصب السياسية والمسؤولين المنتخبين محلياً ولكن يشمل ذلك المسؤولين أيضاً العاملين في الخدمة المدنية.

● **تقديم إقرار بدخل الأسرة:** في بولندا فقط يفرض على أزواج وزوجات المسؤولين المنتخبين محلياً والمسؤولين المعينين في المناصب السياسية أن يقدموا إقراراً بدخلهم. لكن يعد هذا الإقرار اختياريًا في إسبانيا لأزواج أو زوجات المسؤولين في مناصب سياسية. ولا يعتبر هذا الإقرار أمراً إلزامياً في كافة الدول الأخرى.

● **تقديم إقرار بالأصول الشخصية المملوكة:** لا يعد تقديم إقرار بالأصول الشخصية المملوكة إلزامياً في ألمانيا وكذا في المملكة المتحدة، مع أن أعضاء البرلمان الإنجليزي يتوجب عليهم تقديم إقرار بالأصول التي تزيد قيمتها عن 59,000 جنيه إسترليني. ويلتزم العاملون في الخدمة المدنية في ألمانيا قبل توليهم لمناصبهم أن يقوموا بكتابة ما يفيد أن ليس لديهم ديون كبيرة، ولا يفرض على العاملين في الخدمة المدنية في كافة الدول "قديمة العضوية" في الاتحاد الأوروبي التي كانت قيد الدراسة أن يفصحوا عن ممتلكاتهم، ولكن يفرض عليهم ذلك في كل من الدول

الثلاثة "الجديدة في عضويتها" للاتحاد الأوروبي (وينطبق ذلك في المجر علي كبار المدراء التنفيذيين فقط). بينما يفرض على كافة المعينين في الحكومة وفي المناصب السياسية وأعضاء البرلمان والمسؤولين المنتخبين محليا أن يقدموا إقرارا بممتلكاتهم وذلك في كافة الدول فيما عدا ألمانيا والمملكة المتحدة.

● **تقديم إقرار بأصول الأسرة:** وفي بولندا يتوجب أيضا على أزواج وزوجات المسؤولين المنتخبين محليا والمعينين في مناصب سياسية أن يقدموا إقرارا بأصولهم وممتلكاتهم. ويفرض في المجر على كافة أفراد الأسرة ممن يقطنوا مع المعينين في مناصب سياسية أو كبار المسؤولين أن يقدموا إقرارا بأصولهم، ولكن لا يعد هذا الإقرار إجباريا في كافة الدول الأخرى.

● **تقديم بيان بقبول الهدايا:** يعد تقديم بيان بالهدايا التي تلقاها المسؤول في لاتفيا أمرا إلزاميا فيما يتعلق بكافة المسؤولين العموميين (بما فيهم المسؤولين المنتخبين محليا وأعضاء البرلمان)، وفي بولندا يطبق ذلك فقط على المسؤولين المنتخبين محليا والمعينين في المناصب السياسية. بينما يقتصر ذلك في المجر على أعضاء البرلمان فقط، ويلتزم بذلك فقط المعينون في المناصب السياسية أو الحكومة في كل من ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وكذا يلتزم أعضاء البرلمان الإنجليزي بتقديم بيان بأية هدية تلقوها تقدر قيمتها بـ 1% من قيمة مرتباتهم، في حين يتوجب على أعضاء البرلمان الألماني الإفصاح عن هذه المعلومات عندما تساوي الهدية أكثر من 5000 يورو، وفي فرنسا يجب على أعضاء البرلمان أن يقدموا هذا البيان مهما كانت قيمة الهدية التي تلقوها.

● **تأمين الوصول إلى المعلومات الداخلية ومراقبتها:** يتوجب على كافة العاملين بالخدمة المدنية أن يحتفظوا بأية معلومات تصنف على أنها سرية. وتوجد قواعد وعقوبات تنص على هذا الالتزام بمنتهى الوضوح في فرنسا والمجر وبولندا وإسبانيا. ويلتزم أعضاء البرلمان في المجر وإسبانيا بالاحتفاظ سرية المعلومات وحمايتها.

● **تقديم إقرار بأية مصالح خاصة مرتبطة بإدارة العقود:** يلتزم المعينون في مناصب سياسية بتقديم إقرار رسمي عن هذا النوع من المصالح الشخصية الخاصة في دول مثل البرتغال (بما في ذلك معلومات عن الثلاث سنوات السابقة على التعيين)، وتقتصر المدة في إسبانيا على سنتين سابقتين على تولي المنصب. ويعتبر هذا الإقرار إجباريا للمسؤولين المنتخبين محليا في ألمانيا وإسبانيا. وفي المملكة المتحدة يتوجب على المسؤولين العموميين -بما فيهم المسؤولين المنتخبين محليا- أن يعلنوا رسميا عن وجود أية مصالح⁴ في كل مرة توجد بها مصلحة قد

⁴ يفرض على أعضاء البرلمان في المملكة المتحدة أن يقوموا بملء استمارات تحتوي على عشر فئات من المصالح التي يجب الإقرار بها ألا وهي: (1) مناصب الإدارة - يقصد بها أية مناصب إدارية عليا في أية شركة سواء أكانت عامة أو خاصة التي يتعدى مرتبتها 1% من المرتب البرلمان الحالي (أي 590 جنيه إسترليني في الأول من أبريل/ نيسان 2005)؛

(2) الوظائف التي يتقاضى عنها أجر سواء أكانت مكتبية أو تجارية أو مهنية - تعني أية وظيفة مدفوعة الأجر سواء أكانت مكتبية، أو تجارية، أو مهنية يتعدى أجرها 1% من مرتب البرلمان أو يكون للعضو فيها أي مصلحة مالية (وتتطلب هذه الفئة من عضو البرلمان أن يفصح عن عضويته في "لويدز" (شركة التأمين لويدز) مع الإفصاح عن فئة أعمال التأمين التي يقوم عضو البرلمان بالاشتراك فيها).

(3) العملاء - يقصد بها أية وظيفة مدفوعة الأجر والمسجلة فيما سبق في كل من الفئة رقم (1) أو رقم (2) والتي تشمل تقديم خدمات لعملاء وتعتمد بشكل أساسي على مركز العضو في البرلمان، مع الإفصاح عن أسماء العملاء وطبيعة أعمالهم. (وتسعى هذه الفئة إلى دعم قرار الحظر الذي أصدره البرلمان في 6 نوفمبر 1995 ضد ضغط "اللوبي" بغية الحصول على مكافآت مالية أو محسوبة. و يترتب على هذا القرار امتناع أعضاء البرلمان عن طلب المشاركة في أية فاعليات في البرلمان أو في أية لجنة يكون الهدف منها منح مزايا حصريّة لشخص معين أو جهة يتقاضى منها عضو البرلمان مرتب. وتوضح الملاحظات في الاستمارة أن الخدمات ذات الصلة تشمل أي عمل مرتبط بأية فعالية من فاعليات البرلمان أو أي خدمات خاصة بالعضوية مثل رعاية اجتماعات أو مناسبات في أبنية البرلمان أو تقديم مشورة بخصوص أمور برلمانية أو عمومية).

(4) الرعاية ويقصد بها أية تبرعات تزيد عن 1000 جنيه إسترليني لدائرة العضو والتي تم تقديمها خلال 12 شهر السابقة والتي ارتبطت بصفة خاصة بترشيح العضو أو عضويته، أو أي نوعا من الرعاية أو الدعم المالي أو المادي للعضو يزيد عن 1000 جنيه إسترليني سنويا. (تحدد هذه الفئة أي مصدر دعم يتقاضى من خلاله عضو البرلمان أية مزايا مالية أو عينية بما في ذلك توفير أماكن إقامة مجانية أو بأسعار مدعومة أو توفير خدمات مساعد باحث سواء أكانت الخدمة مجانية أو بأجر مدعوم.)

يعتبرها البعض أنها قد تؤثر على أي من تصرفات المسئول. ويتوجب على المسئولين العموميين في بريطانيا أن يدرجوا في إقراراتهم مصالح عائلاتهم ومصالح المقربين إليهم. ولكن لا يطلب هذا الإقرار الرسمي في كل من فرنسا، والمجر، وإيطاليا، ولا تفتيا، وبولندا، ولكن إذا وجد تعارض محدد في المصالح فيصبح من الملزم الإقرار بالمصالح الخاصة المرتبطة بالإجراء وطلب السماح بالامتناع عن التصويت.

● **تقديم إقرار بأية مصالح شخصية مرتبطة باتخاذ قرار أو بالتصويت:** يلزم تقديم هذا النوع من الإقرارات الرسمية في دولة مثل البرتغال (بما في ذلك معلومات مماثلة عن السنوات الثلاث السابقة على التعيين)، بينما تفرض إسبانيا (فترة سنتين فقط) على كافة المعينين في مناصب سياسية وعلى أعضاء البرلمان، كما ينطبق ذلك في إسبانيا على المسئولين المنتخبين محليا (ولكن يعد ذلك اختياريا في البرتغال للمسئولين المنتخبين محليا). وفي ألمانيا يلتزم فقط المسئولون المعينون محليا بتقديم هذا الإقرار. ويتوجب على المسئولين العموميين في المملكة المتحدة -بما في ذلك أعضاء البرلمان والمسئولين المنتخبين محليا- أن يقوموا بتقديم إقرارا رسميا في كل مرة توجد فيها مصالح قد يجد البعض أن هناك مبرر منطقي باحتمال تأثير هذه المصالح على تصرفات المسئول. كذلك يتوجب على المسئولين العموميين البريطانيين أن يدرجوا في هذا الإقرار المصالح الأسرية ومصالح المقربين إليهم. وفي المجر يقتصر هذا الإلزام على أعضاء البرلمان فقط، بينما لا يفرض تقديم هذا الإقرار الرسمي في فرنسا وإيطاليا ولا تفتيا وبولندا، إلا إذا وجد تعارض معين للمصالح فعندئذ يفرض تقديم إقرار بالمصالح الشخصية المرتبطة بالإجراء وطلب السماح بالامتناع عن التصويت.

● **تقديم إقرار بالمصالح الخاصة المتعلقة بالمشاركة في إعداد الاستشارات المتعلقة بالسياسات أو بتقديمها:** يعد تقديم إقرار بالمصالح الخاصة أمرا إجباريا بالنسبة للسياسيين في دول مثل

(5) الهدايا والمزايا والضيافة: يقصد بها أية هدية، أو مزية أو أي نوع من أنواع الضيافة لعضو البرلمان، أو زوجته، أو شريكه بما يزيد عن 1% من المرتب البرلماني والتي ترتبط بأي شكل كان بمنصبه في البرلمان. (تشمل هذه الفئة الواسعة النطاق أي نوع من أنواع الضيافة أو الخدمات أو التسهيلات التي تقدم بسعر أقل من السعر العادي المقدم للجمهور. و يلزم تسجيل هذا النوع من الهدايا إذا ما كان السعر التراكمي للهدايا من المصدر الواحد يتعدى حد 1%. هذا ولا يجب تسجيل أية مزايا أو ضيافة حكومية أو تكاليف سفر معقولة الثمن، أو مصاريف لحضور مؤتمر ما، أو زيارات ميدانية داخل المملكة المتحدة مقدمة لأعضاء البرلمان أو لأعضاء البرلمان في منطقة معينة).

(6) الزيارات للبلدان الأجنبية- يقصد بها أية زيارات للبلدان الأجنبية سواء قام بها العضو أو زوجته/زوجها أو شريكه خلال السنة الماضية ارتباطا بعضويته في البرلمان وحيث تعدت تكلفتها 1% من المرتب البرلماني ولم يتحمل العضو تكلفتها كاملة وكذلك لم يتم تمويلها من الأموال العامة للمملكة المتحدة. (يستثنى من ذلك كافة الزيارات التي ينظمها مجلس العموم أو التي تتم بالنيابة عنه أو من خلال الكيانات البرلمانية مثل المجلس الأوروبي).

(7) المزايا والهدايا المقدمة من الخارج- يقصد بها أي هدية أو مزية تزيد عن 1% من المرتب البرلماني ويحصل عليها العضو أو زوجه/أو زوجته أو شريكه خلال السنة الماضية من قبل أية جهة أجنبية سواء أكانت حكومة أو منظمة أو شخص يرتبط من قريب أو بعيد بمنصب العضو في البرلمان؛ (تتطلب الاستمارة الإفصاح عن طبيعة المزية ومصدرها).

(8) الأراضي والممتلكات- يقصد بها أية أراضي أو ممتلكات (غير السكن الشخصي للعضو أو لزوجته/أو زوجته أو شريكه) التي يتعدى ثمنها حوالي 59.000 جنيه إسترليني. كذلك يعني بها الحصول على دخل إيجاري يتعدى 10% من المرتب البرلماني الحالي (أي 5.900 جنيه إسترليني في عام 2005)؛ (يتوجب على عضو البرلمان أن يوضح طبيعة جميع العقارات المعنية، وذلك بأن يذكر بصفة عامة المكان الذي يقع فيه، ولكن لا يلزم تسجيل القيمة الإيجارية).

(9) الأسهم المملوكة في شركة - يقصد بها ما يزيد عن 15% من الحصة المصدرة من رأس مال شركة ما، أو أسهم مملوكة في شركة تصل إلى 15% أو أقل والتي تتعدى قيمة المرتب البرلماني الحالي. (يجوز عدم تسجيل الأسهم التي يمتلكها زوج/زوجة أو شريك عضو البرلمان في شركة).

(10) ما يستجد من أمور- يقصد بها أية مصلحة أخرى ذات صلة يتوجب على عضو البرلمان أن يفصح عنها (توضح الاستمارة أنه لا يوجد التزام لتسجيل أية مصالح غير مدفوعة الأجر، ولكن مع جواز تسجيل هذه المصالح إذا ما رأى عضو البرلمان أن الآخرين قد يظنوا أن تصرفاته قد تتأثر كما تتأثر بالمصالح التي يتقاضى عنها أجرا).

البرتغال (بما في ذلك معلومات عن الوظائف التي شغلها السياسي قبل التحاقه بالوظيفة بثلاث سنوات)، كما يعتبر تقديم مثل هذا الإقرار أمرا إلزاميا أيضا في إسبانيا (مع تقديم معلومات عن سنتين سابقتين) بالنسبة للسياسيين والمسؤولين المنتخبين محليا، ولكن في حالة ألمانيا لا يلزم تقديم مثل هذا الإقرار إلا في حالة المسؤولين المنتخبين محليا فقط، أما في المملكة المتحدة فيتعين على المسئول العمومي بما في ذلك المسؤولين المنتخبين محليا أن يقدم إقرار رسميا عن مصالحه في كل مرة تظهر فيها مصلحة قد يعتقد الغير أنها من الممكن أن تؤثر على تصرفات المسئول، وعلى المسئول العمومي في بريطانيا أن يضمن هذا الإقرار كل المصالح بما في ذلك مصالح أسرته ومصالح المقربين منه. ولا يطلب في فرنسا والمجر وإيطاليا ولاتفيا و بولندا هذا الإقرار الرسمي إلا في حالة وقوع حالة محددة لتعارض المصالح، وهنا يتعين على المسئول أن يفصح عن المصالح الخاصة به المتعلقة بالإجراءات ويتقدم بطلب للسماح له بالامتناع عن المشاركة.

● *إفصاح علني لإقرارات عن المصالح وإقرار الذمة المالية عن الدخل والأصول*: لا يتضمن القانون في فرنسا والمجر أية أحكام تنص على الإفصاح العام عن المصالح والذمة المالية، في حين يعد الإفصاح العام للإقرارات إجباريا في بولندا في حالة المسؤولين المنتخبين محليا فقط، في حين أنه إجباري في ألمانيا وإيطاليا في حالة أعضاء البرلمان فقط، ولكن في المملكة المتحدة يجب على السياسيين أن يفصحوا عن تلقيهم للهدايا وأن يكون ذلك في إقرار عام، كما أن الإقرار بالمصالح الخاصة بأعضاء البرلمان في بريطانيا يجب أن يكون عاما أيضا. وفي إسبانيا لا يقدم إقرار بمصالح أعضاء البرلمان والمسؤولين المنتخبين محليا إلا بناء على طلب من شخص أو أشخاص لهم مصلحة في ذلك، ولكن وفقا لمسودة قانون جديد فإن تقديم إقرار عام عن الأصول الخاصة بأعضاء الحكومة ووزراء الدولة سوف تصبح علنا. وفي البرتغال يتم الإفصاح علنا عن إقرارات المعينين في مناصب سياسية وأعضاء البرلمان والمسؤولين المنتخبين محليا، أما في لاتفيا فيتم تقديم كافة الإقرارات علنا.

● *تقييد ومراقبة الالتحاق بوظائف أو ممارسة أنشطة في جمعيات غير حكومية بعد انتهاء فترة الخدمة*: لا يجوز لأي سياسي شغل منصبا عاما أن يقبل وظيفة في شركة تجارية أو خاصة سبق لها في الماضي أو لها في الوقت الحاضر علاقة تعاقد أو تقع تحت رقابة أو لها علاقة مباشرة مع المنظمة التابعة للقطاع العام التي كان يشغل فيها منصبا عموميا إلا بعد انتهاء فترة سنتين بعد ترك الخدمة (بالنسبة لإسبانيا) و ثلاث سنوات (بالنسبة للبرتغال). ولكن لا توجد مثل هذه القيود في ألمانيا والمجر وإيطاليا، أما في بولندا فإنه يجب على السياسي أن يحصل على موافقة على التحاقه بوظائف خارجية وذلك قبل تركه لمنصبه. وتفرض قوانين فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة قيودا وضوابط على ممارسة الموظفين الحكوميين لأنشطة تجارية بعد انتهاء فترة خدمتهم، أما في بولندا فالقيود والضوابط تشمل الموظفين الحكوميين والمسؤولين المنتخبين محليا. وتختلف فترات تقييد الالتحاق بوظيفة بعد انتهاء فترة الخدمة في وظيفة عامة، حيث تبلغ عام واحد في بولندا، وعامين في المملكة المتحدة وخمسة أعوام في فرنسا، ويوجد في فرنسا تشريع شديد التفصيل يتناول عمل الموظفين الحكوميين بعد تركهم للوظيفة الحكومية، وفي المملكة المتحدة يتعين على الموظفين الحكوميين أن يبلغوا عن أية عروض لتوظيفهم مقدمة من خارج المنظمة بما في ذلك العروض المقدمة من الجمعيات غير الحكومية.

● *القيود والضوابط على تلقي الهدايا وغيرها من المزايا*: تطبق المملكة المتحدة سياسة صارمة فيما يتعلق بالهدايا؛ فعلى سبيل المثال لا يجوز للسياسيين أن يحتفظوا بأية هدية إلا إذا كانت قيمتها أقل من 140 جنيه إسترليني، أما الموظفين الحكوميين وأعضاء البرلمان فيحظر عليهم قبول أية هدايا. وفي ألمانيا وإسبانيا لا يمكن للمسؤولين العموميين أن يقبلوا هدايا، وفي فرنسا يحظر عليهم قبول الهدايا التي قد تؤثر على استقلالهم، وفي بولندا توجد قيود بهذا الصدد فيما

يتعلق بالسياسيين والمسؤولين المنتخبين محليا، أما في المجر فتفرض هذه القيود على أعضاء البرلمان. وعلى أي حال فلا يفصل بين قبول الهدايا وقبول الرشوة إلا خيطا رفيعا جدا ولهذا السبب يمكننا أن نخلص إلى أنه في كل الدول يحظر على أي مسئول عمومي أن يقبل هدية قد تؤثر تأثيرا شديدا على استقلاله.

● **تقييد ومراقبة الجمع بين الوظيفة العمومية ووظائف أخرى في آن واحد (على سبيل المثال العمل في جمعية غير حكومية أو في حزب سياسي):** يعد فرض هذا النوع من القيود أمرا ضروريا خاصة بالنسبة للقضاة ذلك لأن استقلالهم وحيادهم قد يتأثر لو كانوا أعضاء في حزب سياسي، وهذا هو السبب وراء منع مشاركة القضاة في أية أنشطة سياسية في كل الدول التي شملتها الدراسة، كما أن كل من فرنسا وألمانيا ولاتفيا وبولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة قد قيدت جمع المسؤولين العموميين بين الوظيفة العامة والعمل في الجمعيات غير الحكومية في آن واحد، في حين لا يسمح لكبار المسؤولين الحكوميين في المجر وبولندا والمملكة المتحدة بأن يتقلدوا المناصب العليا في الأحزاب السياسية.

● **التنحي عن ممارسة أنشطة والانسحاب الدوري:** يستبعد كل شخص يتصرف باسم الإدارة من المشاركة في إصدار قرار إداري أو إبرام عقد إداري كلما ثبت أن له مصلحة خاصة في هذا القرار، كأن يكون لأحد الأفراد المشاركين في إجراء إداري باسم إدارة معينة مصلحة شخصية أو له قريب له مصلحة شخصية في هذا الإجراء الإداري، في هذه الحالة يجوز للمسئول العمومي أن يحتفظ بمهام منصبه على أن يمتنع عن المشاركة في اتخاذ القرار الذي له فيه مصلحة، ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال عن طريق إسناد اتخاذ القرار بشأن هذا الإجراء إلى طرف ثالث مستقل أو من قبل المسئول الذي يقع عليه التأثير والذي يحجم عن المشاركة في التصويت على الإجراءات أو ينسحب من مناقشة الإجراءات والخطط ذات الصلة أو أن يمتنع عن تلقي أية وثائق أو معلومات أخرى تتعلق بمصلحته الشخصية في هذا الشأن. ولقد أظهرت الدراسة⁵ أن في كل الدول التي خضعت للبحث يجب على المسؤولين العموميين أن يمتنعوا عن المشاركة في إصدار أية قرارات إدارية أو إبرام أية عقود إدارية كلما كان لديهم مصلحة خاصة في القرار الصادر. وتوجد في فرنسا وألمانيا وإسبانيا تشريعات شديدة التفصيل بهذا الشأن.

● **تقييد حق ملكية شركات خاصة من قبل المسئول العمومي وأسرته:** توجد في فرنسا ولاتفيا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة قيودا مفروضة على حق كافة المسؤولين العموميين في امتلاك شركات خاصة في حالة تعاقد هذه الشركات مع القطاع العام أو عندما يسند للمسئول العمومي عملية الرقابة على هذه الشركات أو الدخول في تعاقد معها، وفي إيطاليا تطبق على المسؤولين المنتخبين محليا بعض القيود الخاصة بالملكية، كما يوجد بإيطاليا بعض القيود التي تفرض على أعضاء البرلمان ولكن هذه القيود قد فسرت تفسيراً شديداً الصرامة ولذا لا تطبق عمليا، أما في بولندا فلا يسمح للمسئول المنتخب محليا أن يمتلك نشاطا تجاريا خاصا به، ولا تفرض ألمانيا والمجر قيودا بهذا الشأن.

● **التجرد من الملكية أما بالبيع أو بإقامة شركة إدارة أموال أو إبرام عقد إدارة مجهل:** وضعت المملكة المتحدة الحلول سابقة الذكر لتطبيقها على المسؤولين السياسيين، وأصبحت قابلة للتطبيق في فرنسا، وسيطلب من إسبانيا أن تطبقها على المسؤولين السياسيين.

4. الكشف

⁵ لم تتوفر معلومات بشأن المجر في هذا الصدد

4.1 الكشف عن طريق المبلغين عن التجاوزات؟ وضعت كل من ألمانيا والمجر والمملكة المتحدة نظاما للكشف عن التجاوزات عن طريق المبلغين عن التجاوزات (وهم الذين يبلغوا عن التجاوزات التي تقع في القاطع العام). ولكن هذا النظام غائب في سائر الدول الأخرى التي شملتها الدراسة.

4.2 الكشف عن طريق هيئة مستقلة؟ تختلف الأدوات المؤسسية المعنية بالكشف عن تعارض المصالح وإجراء التحقيقات بشأنها من دولة إلى أخرى. ولا توجد أوجه شبه إلا فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الدول في إقامة هيئة ذات استقلال حقيقي. ويتمتع مكتب الحماية من الفساد ومكافحته بلاتقيا بدرجة من الاستقلال كما أن لديه سلطات واسعة تشمل إجراء التحريات والمحاكمة، ولكن تظل المحكمة الدستورية في البرتغال هي الجهة الوحيدة التي تتمتع بالاستقلال الفعلي، وبالطبع قد يؤثر الاستعانة بمحكمة للكشف عن تعارض المصالح الكثير من الجدل وقد اعترضت عليها معظم الدول، فالدول الكبرى خاصة تلك التي تطبق النظام الفدرالي لا يمكنها أن تستعين بالمحكمة الدستورية للكشف عن تعارض المصالح والتحقيق فيها ذلك لأن تلك المحاكم الدستورية دائما ما تتواءم بحمل العمل الزائد بسبب كثرة القضايا الدستورية التي تعرض عليها.

وفي ألمانيا و المجر تجري عمليات الكشف والتحقيق من خلال التسلسل الهرمي الوظيفي بمعنى أن يتولى رئيس الهيئة أو الحكومة المحلية أو الجهاز مسئولية الكشف عن حالات تعارض المصالح ومكافحتها من خلال إجراء التفتيش الداخلي ومعاينة الانتهاكات، وفي بولندا يكفل نظام التسلسل الهرمي للهيكل الوظيفي عملية الكشف وإجراءات التحقيقات (تتم عملية الرقابة من قبل رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة المركزية ومن قبل المحافظين ولجان الطعن المستقلة في الحكومة المحلية). كما يساعد في عملية الكشف المجلس الأعلى للمكافحة والشكاوى بينما تتولى وزارة المالية مراقبة الحكومة المحلية.

أما في المملكة المتحدة فلا يوجد جهاز مسئول عن مراقبة تطبيق تشريعات تعارض المصالح وتقييمها، فبالنسبة للحكومة المركزية يتناول المكتب القومي للمراجعة والمحاسبة قضايا تعارض المصالح كجزء من الدور الذي يلعبه في المراجعة وفي سياق استعراض الوضع الاقتصادي ومدى كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي، وتمارس لجنة المراجعة دورا مشابها فيما يتعلق بإنفاق الحكومة المحلية، ولكن يتم حاليا إحالة المسائل المتعلقة بسلوك أعضاء السلطة المحلية إلى لجنة المعايير والقيم بإنجلترا (أو من قبل مثيلاتها في إسكتلندا وويلز)، حيث بدأت هذه اللجان في تلقي الشكاوى منذ 2002. وتعد لجنة المعايير والقيم في الحياة العامة أقرب الشبه للجهاز القومي الذي نراه في البرتغال، والتي بدأت مؤخرا في مراجعة تطبيق المبادئ السبعة الخاصة بها على كامل القطاع العام في المملكة المتحدة الذي أدرج في تقريرها الصادر في عام 2005.

أما في فرنسا فهناك جهاز غير مستقل يقوم بمراقبة إقرارات الذمة المالية والتي يطلق عليه لجنة الشفافية للتمويل السياسي، وتتولى ثلاث لجان للأخلاقيات المهنية مراقبة عملية التحاق الموظفين الحكوميين بأعمال تجارية أو بمناصب أخرى بعد انتهاء فترة خدمتهم. أما في إيطاليا فالنظام معقد حيث يسند الأمر إلى أجهزة مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي أشرنا إليها؛ حيث تتولى الهيئة الإيطالية لحماية المنافسة والهيئة الإيطالية للاتصالات (وهي الهيئة المنوطة بالكشف والتحقيق في قضايا تعارض المصالح المتعلقة بالدعاية والاتصالات) باعتبارها الجهاز المنوط بالكشف والتحقيق في قضايا تعارض المصالح لأعضاء الحكومة، ويتم التعامل مع قضايا تعارض المصالح للموظفين الحكوميين وأعضاء الهيئة القضائية عن طريق الرؤساء المباشرين في العمل، كما يقوم رؤساء الدوائر البرلمانية بمراقبة أعضاء البرلمان. بالإضافة إلى ذلك "يمكن للمفوض الأعلى أن يقوم بعمليات كشف وبعض التحقيقات بهدف منع الفساد ومكافحته ومكافحة الأشكال الأخرى للجرائم المتعلقة بالإدارة العامة."

وأخيرا ستقيم إسبانيا مكتب خاص بحالات تعارض المصالح (الذي يتمتع بقدر يسير من الاستقلال) ويتولى قضايا تعارض المصالح في حالة أعضاء الحكومة والمعينين في وظائف سياسية، على أن يسند إلى رؤساء الدوائر البرلمانية قضايا تعارض المصالح الخاصة بأعضاء البرلمان، أما قضايا تعارض المصالح المتعلقة بالموظفين الحكوميين والمسؤولين المنتخبين محليا وأعضاء الهيئات القضائية فيتعامل معها الرؤساء المباشرين وفقا للتسلسل الهرمي الوظيفي وأيضا عن طريق الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون الذين أضرروا من القرارات المجحفة.

5. التحقيقات

5.1 من يتولى التحقيقات؟ في كل الدول التي شملتها هذه الدراسة ثبت أن المدعي العام هو الذي يتولى إجراء التحقيقات الجنائية، وتلعب المديرية المركزية للتحقيق في الفساد والجرائم الاقتصادية والمالية بالبرتغال والتي تعد جزء من الهيئة القضائية تلعب أيضا دورا في التحقيقات الجنائية، وفي إسبانيا يوجد مكتب مدعي عام متخصص في مكافحة الفساد يتولى التحقيقات في جرائم الفساد ذات الصلة. أنشأ هذا المكتب في عام 1995 بإجماع كل الأحزاب السياسية الإسبانية الكبرى ليكون جزء من مكتب المدعي العام في إسبانيا، ويطبق هذا المكتب المعايير المعمول بها في كل مكاتب المدعي العام الأخرى، ويساند هذا المكتب عدد من الوحدات المتخصصة، وتتبع إحدى هذه الوحدات وزارة المالية (وتتكون الوحدة من أربعة مفتشي ضرائب وستة مفتشين مساعدين)؛ بينما تتبع وحدة ثانية "جهاز تدخل الدولة" (حيث يعمل مفتشان وثلاثة إداريين)؛ كما تشارك وحدتان أخريان تابعتان للشرطة (إحدهما تتبع الحرس المدني والأخرى تتبع الشرطة القضائية)؛ وبذلك يبلغ إجمالي عدد العاملين في الوحدات المعاونة 25 مسئولا. كما يساعد المكتب حوالي 11 مدعيا عاما متخصصين في الجرائم الاقتصادية والغش الضريبي يعملون في مكتب المدعي العام، وذلك بالإضافة إلى 21 معاونا. ويشرف على كل هذه الوحدات وعلى المدعين العموميين رئيس مكتب المدعي العام.

وتجري كل الدول التي شملتها الدراسة التحقيقات الإدارية التي عادة ما يكفلها لها جهاز أو هيئة منوطة بعمليات الكشف (أنظر ما سبق). وفي لايفيا يقوم مكتب الحماية من الفساد ومكافحته بالتحقيق في قضايا الفساد وانتهاك قانون تعارض المصالح، كما يجوز له إجراء تحقيقات تتعلق بالحسابات المصرفية أو المعاملات التجارية كما أن له الحق في الاطلاع على قاعدة بيانات مصلحة الضرائب. وفي المجر فإن "مكتب تسجيل إقرارات الذمة المالية والمكافحة" هو الهيئة المنوطة بإجراء التحقيقات بمجرد إحالة القضايا التي يتم الكشف عنها من قبل الهيئات ذات الصلة، كما يحق للمكتب إجراء التحقيقات المتعلقة بالحسابات المصرفية أو المعاملات التجارية وله الحق في الاطلاع على قاعدة بيانات مصلحة الضرائب، أما في بولندا فيشارك كل من الشرطة وجهاز الأمن الداخلي في إجراء التحقيقات إذا ما كان الأمر يتعلق بجريمة، بينما تقوم وزارة المالية بفحص الإعلانات المقدمة من قبل المسؤولين المحليين. وفي ألمانيا يمكن لمفتش الضرائب أن يجري تحقيقا في قضية تعارض مصالح وذلك في حالة الغش الضريبي، كما يمكنه الاطلاع على حسابات البنوك. وفي فرنسا يمكن للجنة مكافحة غسيل الأموال أن تسهم في إجراء التحقيقات وذلك في حالة ارتكاب جريمة، أما في إيطاليا فنتولى هيئة حماية المنافسة وهيئة الاتصالات إجراء التحقيقات في قضايا تعارض المصالح الخاصة بأعضاء الحكومة ولكن لا يحق لهما سوى الاطلاع على حسابات البنك وسجلات الضرائب وذلك في حالة حصولهما على أمر قضائي بذلك.

6. المحاكمة

قضائية أو إدارية: يتوفر في كافة الدول التي شملتها الدراسة نوعي المحاكمة، حيث تجري محاكمة قضائية في حالة وقوع جريمة بينما تجري محاكمة إدارية عند ارتكاب خطأ يستلزم عقوبة تأديبية.

7. العقوبات

7.1 عقوبات (جنائية): تبين أنه في معظم الدول التي شملتها الدراسة هناك جرائم ذات صلة "بسوء إدارة أوضاع تعارض المصالح"، ففي لاتفيا يعاقب كل من انتهك قواعد تعارض المصالح بالسجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات إذا ما ألحق ضرر جسيم بالمصلحة العامة، وفي بولندا يجوز معاقبة المسؤولين العموميين المحليين بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام في حالة تقديم بيانات مصالح مزورة، أما في المملكة المتحدة فتطبق العقوبات الجنائية على أعضاء البرلمان الاسكتلندي وبرلمان ويلز وبرلمان إيرلندا الشمالية في حالة عدم الإفصاح عن المصالح الشخصية، ويستمر سريان مثل هذه العقوبات على الفترة الانتقالية لعدم الإفصاح عن المصالح المالية المتعلقة بأفراد الحكومة المحلية وكذا على حالة عدم الانسحاب من المداولات التي تجريها السلطة المحلية بخصوص أمر ما للمسئول المعني مصلحة فيها. وفي إيطاليا يمكن توجيه اتهام جنائي لأعضاء الحكومة إذا لم يقدموا بياناً بالمصالح الخاصة بهم أو إذا أرسلوه متضمناً معلومات خاطئة حسب شروط هيئة حماية المنافسة أو هيئة الاتصالات. ويوجد في فرنسا جريمة يطلق عليها "السعي لتحقيق منفعة خاصة بشكل غير مشروع" والتي يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة تصل إلى خمس سنوات ودفع غرامة تقدر بـ 75.000 يورو، كما تعتبر القوانين الفرنسية انتهاك قواعد الالتحاق بالعمل في شركات خاصة بعد انتهاء مدة الخدمة في الوظيفة العامة وذلك لتحصيل المنفعة المالية، وهي جريمة يعاقب عليها بالحبس لمدة تصل إلى سنتين ودفع غرامة تقدر بـ 30.000 يورو، وفي ألمانيا هناك جريمة ذات صلة بتعارض المصالح يطلق عليها "قبول المزايا"، وتغطي المادة رقم 331 من قانون العقوبات كل أنواع المزايا، وورد في تعليمات الوزارات قائمة بأهم أمثلة هذه المزايا مثل:

- الأموال وما في حكمها مثل فيش القمار أو إيصالات أمانة أو شيكات.
- المجوهرات.
- جميع أنواع الآلات أو الأجهزة التي تستخدم استخداماً شخصياً مثل الأجهزة الكهربائية.
- تخفيض الأسعار للاستخدام الخاص.
- تخفيض أسعار الفائدة على القروض.
- تقديم مرتبات مرتفعة دون مبرر للتوظيف في عمل ثان تم الموافقة عليه رسمياً.
- توظيف أقارب الموظف الحكومي.
- التذاكر وكوبونات السفر ومآدب عشاء باهظة التكاليف.
- توفير محل للإقامة باهظ التكلفة دون مبرر.
- الميراث.
- المكافآت الشرفية الخاصة.
- الدعوات إلى أماكن مقصورة على أعضاء معينين.
- مزايا جنسية.

7-2-العقوبات التأديبية

7-2-1- وقف صرف المرتب: تطبق العقوبات الإدارية علي معظم الموظفين الحكوميين في معظم الدول التي شملتها الدراسة، بل وتطبق علي القضاة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا ولاتفيا وإسبانيا. ويمكن معاقبة المسؤولين المنتخبين محليا في بولندا بوقف صرف المرتب؛ وكذلك يؤدي عدم التزام أعضاء البرلمان في المملكة المتحدة بالمدونات الأخلاقية إلي وقف صرف المرتب.

7-2-2- الفصل: يعد الفصل أقصى العقوبات الإدارية في حالة مخالفة قواعد تعارض المصالح في كل دولة من الدول محل الدراسة. وقد نصت القواعد في معظم الدول وبشكل خاص علي فصل الموظفين الحكوميين والقضاة. كذلك يمكن أن يعاقب أعضاء الحكومة والمعينين السياسيين بالفصل من وظائفهم في كل من فرنسا والمجر ولاتفيا وبولندا والبرتغال وإسبانيا (وفقا لمشروع القانون الجديد).

7-3- العقوبات الإدارية: تشمل العقوبات الإدارية وفقا للقواعد ما يلي: الغرامات والعقوبات الأدبية (بمعنى نشر المخالفة في الجريدة الرسمية للبرلمان أو في الصحفية الرسمية للدولة)، وكذا تضم العقوبات الإدارية رفع التقارير للبرلمان والمنع من تولي المناصب العامة لفترة تصل إلي 10 سنوات ودفع تعويضات عما تم الحصول عليه بشكل غير قانوني.

ب- الاختلافات

بعد استعراض كل أوجه التشابه نقدم الآن السمات الفعلية والمعمول بها في كل دولة، وما يتسم به نظام كل دولة من جدية أو تفرد أو ابتكار. وسوف نعرض أيضا المبرر لكل من السياسات المختلفة.

المملكة المتحدة: يختلف المنهج في المملكة المتحدة عن باقي مناهج الدول الأخرى، حيث يتم التعامل مع تعارض المصالح كأحد المعايير الأخلاقية في القطاع العام. ومع أنه لا توجد قاعدة واحدة تحكم تعارض المصالح في كل مجالات الخدمة العامة إلا أن الحكومات المتتالية تبنت "سبع مبادئ" أخلاقية خاصة بالحياة العامة حتى صارت هذه المبادئ معيارا لتقييم الحياة العامة. ولما كانت هذه المبادئ في غاية الأهمية نقدمها كاملة فيما يلي:

إنكار الذات:

يتوجب علي المسؤولين الحكوميين أن يتخذوا قراراتهم بهدف خدمة الصالح العام فقط فلا يجب اتخاذ أية قرارات بغية التربح المالي أو الحصول علي أية مزايا لأنفسهم أو لعائلاتهم أو لأصدقائهم.

النزاهة:

يلتزم المسؤولون العموميون بالألا يؤكدوا التزاما ماليا أو أي التزام آخر لشخص أو منظمة خارجية بطريقة قد تؤثر عليهم في أداء مسؤولياتهم الوظيفية.

الموضوعية:

يجب أن يراعي كافة مسؤولي الحكومة الموضوعية عند الاضطلاع بمهام وظائفهم بما في ذلك ما يتصل بتعيين أفراد في مناصب عامة أو منح وترسية عقود أو التوصية بمنح أشخاص معينة مكافآت أو مزايا، بل يجب أن تأتي اختياراتهم على أساس من الاستحقاق.

المسائلة:

يكون شاغلو المناصب العامة مسائلين أمام الجمهور عن قراراتهم وتصرفاتهم، ويجب أن يكونوا مستعدين للخضوع لأي نوع من التفتيش الذي يتماشى مع مناصبهم.

الوضوح والانفتاحية:

يجب على المسئول العمومي أن يتحلى بالوضوح بقدر الإمكان في كل قراراته وأفعاله، فعليه أن يبرر كل قراراته وألا يقصر تقديم المعلومات إلا فيما يخدم بوضوح الصالح العام.

الأمانة:

يتحمل المسئول العمومي مسؤولية الإقرار بأية مصالح شخصية ترتبط بمسئوليته العمومية، وكذا عليه اتخاذ الخطوات اللازمة لحل أية منازعات قد تنشأ وذلك بغية حماية المصلحة العامة.

روح القيادة:

يتوجب على المسئولين العموميين دعم هذه المبادئ من خلال التحلي بروح القيادة والقُدوة الحسنة.

تتظر لجنة معايير الحياة العامة (لجنة دائمة في البرلمان) أية أمور ترتبط بتصرفات كافة المسئولين العموميين (سواء كانوا مسئولين في الحكومة المركزية أو المحلية أو أعضاء البرلمان أو مسئولين الخدمات القومية الصحية أو حتى الكيانات القومية غير الوزارية) بما في ذلك كل الترتيبات الخاصة بالنشاطات المالية والتجارية. كذلك توصي اللجنة بإدخال أي تغييرات على الترتيبات الحالية مما قد تدعو الحاجة إليها وذلك بغية ضمان أعلى المستويات الأخلاقية في الحياة العامة.

ومن المستغرب أن المملكة المتحدة لا ترغب في طلب تقديم إقرار بالدخل أو الممتلكات الشخصية أو العائلية وكذا لا ترغب في نشر هذا النوع من القرارات. فلا توجد شروط عامة في المملكة المتحدة تتطلب تقديم إقرار ذمة مالية عن الدخل والممتلكات؛ ويعزى ذلك للرغبة في تفادي المساس بالخصوصية التي ينطوي عليه هذا النوع من الشروط. ويستند المنهج البريطاني علي الفكرة القائلة بأن كل مسئول من المسئولين العموميين يتوجب عليه تقديم إقرار بأية مصالح مالية أو غير مالية مما قد يراها الغير مبررا منطقيا يؤثر على تصرفات المسئول العمومي، ذلك لأن الشفافية والمسائلة الشخصية يعتبران دعامتان أساسيتان في النظام البريطاني.

البرتغال: يتميز النظام البرتغالي بصفة مثيرة للاهتمام ألا وهي القيود التي تفرض علي الشركات التي يمتلك بعض أسهمها المسئولون العموميون سواء أكانت ملكيتهم الشخصية أو كانت مملوكة لبعض أقاربهم والتي تتعدي 10% من حصة رأس مال الشركة. وفي مثل هذه الحالة لا يسمح لمثل هذه الشركات أن تتقدم للمناقصات الخاصة بعقود التوريد أو عقود الخدمات الحكومية أو أي من الهيئات العامة الأخرى. وكما هو الحال في المملكة المتحدة يتعين على أعضاء البرلمان عند تقديم مشاريع قوانين جديدة أو يشاركون في النشاطات البرلمانية في أمور لهم فيها مصالح شخصية مباشرة أو غير

مباشرة التي قد تؤثر علي القرار البرلماني عندئذ يتعين عليهم تقديم إقرار مسبق بذلك.

إلا أن أهم السمات التي يتميز بها النظام البرتغالي هو الدور الذي تلعبه المحكمة الدستورية في مراقبة تعارض المصالح في الخدمة العامة والكشف عنها، فتمثل السيطرة الكلية لمنع وقوع حالات تعارض ظروف المسئول العمومي مع متطلبات الوظيفة العمومية وتقيّد تصرفات المسئول العمومي فيما يقدمه من إقرار للمحكمة الدستورية، حيث يلتزم كل مسئول عمومي بتقديم إقرار واضح بعدم وجود أي تعارض للمصالح أو عوائق تحول دون تأديته لمهام منصبه ولنشاطاته المهنية إضافة إلى ذلك عليه تقديم إقرار بأية اسهم قد يمتلكها المسئول، ويجب علي كل مسئول عمومي تقديم هذا الإقرار للمحكمة الدستورية خلال ستين يوما من توليه مهام وظيفته. وتضطلع المحكمة الدستورية بفحص الإقرارات وتقوم بالرقابة وعند اللزوم تفرض العقوبات التي ينص عليها القانون عند ارتكاب أية مخالفات أو أي خرق لقواعد تعارض المصالح. وإن لم يقدم صاحب الوظيفة العمومية هذا الإقرار في المدة المحددة تقوم المحكمة الدستورية بإخطاره بمد فترة تقديم الإقرار لمدة إضافية إلى تصل ثلاثين يوما وإلا يفقد المسئول العمومي وظيفته. ومن أجل زيادة كفاءة نظام الرقابة ينص القانون أن تتولى الأمانات المعنية بمحل عمل المسئول العمومي إخطار المحكمة الدستورية بأسماء كافة المسؤولين العموميين وتواريخ بداية عملهم في مناصبهم.

لاتفيا: عانت لاتفيا من ارتفاع معدلات الفساد فيها. وقد استحدثت حكومة لاتفيا استراتيجيات واسعة النطاق لمنع الفساد ومحاربتة بغية تقليل معدلاته والانضمام بنجاح إلي الاتحاد الأوروبي. إن ما يميز لاتفيا عن الدول التي شملتها الدراسة هي الاستراتيجية سالفة الذكر والدور الذي يلعبه مكتب منع الفساد ومحاربتة، ويعد هذا المكتب مؤسسة مثيرة للاهتمام تتمتع بسلطات واسعة مع أنه لم يتم إمداده بعدد كاف من العاملين، كما أنه لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة (يتم تعيين مدير المكتب لمدة خمس سنوات ولكن يمكن للبرلمان أن يفصله من منصبه وذلك بناء علي توصية من مجلس الوزراء، أما مسؤولي الإدارة المركزية والإقليمية ومدراء الفروع الإقليمية للمكتب فيأتي تعيينهم وكذا يجوز فصلهم من قبل مدير المكتب اتباعا للخطوط الإرشادية العريضة). وفيما يلي بعض من مهام المكتب:

- وضع استراتيجية محاربة الفساد وإعداد برنامج قومي لمحاربة الفساد يوافق عليه بعد ذلك مجلس الوزراء.
- تنسيق التعاون فيما بين المؤسسات الموضحة في البرنامج القومي من أجل ضمان تنفيذ البرنامج.
- مراقبة تنفيذ قانون "منع تعارض المصالح الخاص بتصرفات مسؤولي الدولة" والالتزام بأية قيود إضافية خاصة بمسؤولي الدولة المنصوص عليها في القوانين والقواعد المعيارية.
- مراجعة الشكاوى والمستندات المقدمة والتي تدخل ضمن اختصاصات المكتب، وكذا الاضطلاع بمهام التفتيش التي يقترحها رئيس لاتفيا والبرلمان المعروف بـ (سايبما) ومجلس الوزراء والمدعي العام.
- تجميع نتائج أعمال التفتيش هذه وتحليلها بالإضافة إلي تجميع و تحليل المعلومات الموجودة في إقرارات مسؤولي الحكومة وأية تجاوزات مضمنة في هذه الإقرارات أو أي خرق للقواعد المنصوص عليها في القانون.
- دراسة إقرارات مسؤولي الدولة في إطار قانون "منع تعارض المصالح في أعمال مسؤولي الدولة".
- توجيه الاتهامات الإدارية مع فرض العقوبات في حالات ارتكاب تجاوزات إدارية تدرج تحت بند الفساد وفقا لما ينص عليه القانون.
- الاضطلاع بالتحقيقات والإجراءات اللازمة للكشف عن أية مخالفات جنائية فيما يتعلق بقضايا

الفساد في الخدمة المدنية القومية حسب ما جاء في نصوص القانون الجنائي.
● مراقبة التزام المنظمات السياسية (الأحزاب) بقواعد التمويل الحزبي.

فرنسا: حسبما توفر لنا من معلومات عن النظام الفرنسي ثبت أن به قواعد مثيرة للاهتمام تتناول تعارض المصالح لمسئولي الحكومة، وربما تتمتع فرنسا بأفضل قواعد تنظم عمل الموظف الحكومي بعد انتهاء فترة عمله الحكومة. كما تتميز فرنسا بنظام صارم لتعارض المصالح فيما يتعلق بالخدمة المدنية، حيث يتم مراقبة والكشف عن مخالفات ذات صلة بتعارض المصالح وكذا مخالفات التعيين ما بعد التقاعد، حيث تتم الرقابة عليها من قبل الرؤساء في التسلسل الهرمي الوظيفي. ومع ذلك توجد ثلاث لجان لمراقبة الالتزام بالأخلاق المهنية (الأولي تعنى بالوظائف في الخدمة المدنية المركزية، والثانية تعنى بالخدمة المدنية على المستوى الإقليمي والمحلي والأخيرة تعنى بالخدمة الصحية القومية) والتي يجب الرجوع إليها للحصول علي المشورة قبل أن يسمح للمسئول أن يترك الخدمة العامة ويقبل وظيفة في القطاع الخاص. ويمكن لهذه اللجان أن تبدأ في عمل تحقيقات قانونية لجمع الحقائق اللازمة وبعد سماع أقوال كافة الجهات ذات المصلحة تصدر هذه اللجان قرار غير ملزم علي سبيل إبداء الرأي. ثم يرسل هذا القرار للسلطة الإدارية التي يخول لها القانون اتخاذ القرار، ويمكن لهذا القرار أن يقضي بأن المنصب في القطاع الخاص قيد العرض لا يمثل أي تعارض للمصالح أو أنه ينطوي علي تعارض للمصالح أو لا يعد متجاوز بناء علي شروط محددة. ويعتبر ارتكاب جريمة خاصة بتعارض المصالح والمعروفة باسم "السعي غير المشروع لتحقيق منفعة خاصة" إحدى الملامح المهمة للمنهجية الفرنسية. ويمكن اتهام أي موظف حكومي أو مسئول عمومي بهذه الجريمة عندما يقبل المسئول منصبا في شركة كانت تحت سيطرته خلال الخمس سنوات السابقة. وكذا يجرم القانون أي مسئول عمومي (بما في ذلك المسئولين المنتخبين) يكون له مصلحة أو يقبل أو يحتفظ بمصلحة في شركة تقع حاليا تحت سيطرته. ومع ذلك تعتبر القواعد الخاصة بتعارض المصالح وتجاوزات المسئولين المنتخبين والمعنيين من رجال السياسة غير صارمة وقد يحتاج نظام الرقابة والكشف إلي بعض التعديلات.

المجر: تعتبر المنهجية المجرية منهجية قانونية في المقام الأول حيث أنها تقوم علي سن القوانين والقواعد التي تمنع وقوع الفساد وتحاربه. وعند تحليل النظام المجري يتجلى بوضوح التأثير الفرنسي علي قواعده، فعلى سبيل المثال السماح بالتغاضي عن مبادئ تعارض ظروف المسئول العمومي مع ظروف الوظيفة العمومية في حالة المسئولين المنتخبين محليا والنواب القوميين بحيث يمكن انتخاب العمد كأعضاء في البرلمان. وفي عام 2004 قامت المجر بإنشاء كيان استشاري أطلق عليه "حياة عامة بدون كيان استشاري للفساد" والذي تشبه مهامه مهام اللجنة الفرنسية المعروفة باسم "الخدمة المركزية لمنع الفساد". علاوة علي ذلك تعتبر الطريقة التي يتم بها تنظيم حالات تعارض ظروف الموظفين الحكوميين مع مهام مناصبهم طريقة شيقة. فوفقا للقانون توجد ثلاثة أنواع من الموظفين الحكوميين: الموظفين الحكوميين العاديين، الموظفين الحكوميين ممن يعملون في الخدمات العمومية مثل الصحة أو التعليم، والموظفين الحكوميين الذين يعملون في الأمن العام. ولكل نوع قواعده الخاصة به، وتكمن المشكلة في هذا الاتجاه في عدم الاتساق ووجود تناقضات فيما بين القواعد. ومن بين الملامح المهمة للمنهجية المجرية عدم السماح للموظف الحكومي بالعمل في منطقة أو في هيئة يكون لأسرته أو ذويه مصالح فيها، ومن الواضح أن عدم جواز ذلك ينشأ فقط عندما يسند للموظف الحكومي مسئولية الرقابة والمتابعة في هذه المنطقة. ولكن من أهم نقاط ضعف هذه المنهجية هو غياب بعض القواعد المحددة بخصوص تعارض المصالح ونقص استقلالية الجهات المسؤولة عن كشف تعارض المصالح والتحقيق فيها.

بولندا: وفقا لمؤشر مفهوم الفساد لعام 2005 الذي أصدرته المنظمة الدولية للشفافية حصلت بولندا علي 3.4 (علما بأن تقدير 10 يعد أفضل درجة ممكنة)، وتعد الدرجة التي حصلت عليها بولندا منخفضة

للغاية، ويمكن لهذه البيانات أن تفسر الأهمية التي أولتها بولندا للاستراتيجية الشاملة لمحاربة الفساد. وهذه الاستراتيجية موجودة بالفعل وتحتوي على سياسات تعارض المصالح في نطاق استراتيجية أوسع نطاقاً. فمما لا شك فيه تقدم مجموعة القوانين والأدوات المتاحة التي تنظم مختلف مناحي الإدارة العامة ونشاطات مختلف فئات الموظفين الحكوميين والمسؤولين العموميين ككل إطاراً لسياسات تعارض المصالح. وقد بدأ تعديل التشريعات القائمة في بداية التسعينات (1990) ولكن تم سن معظم المعايير التشريعية الجديدة بدءاً من منتصف التسعينات (1997)، ويمكننا الآن القول بأن التشريعات البولندية لإطار تعارض المصالح قد اكتملت واكتملت تفاصيلها.

وينص نظام التثني أو "الامتناع عن التصويت" أو الانسحاب الذي ورد في قانون الإجراءات الإدارية على جواز استبعاد (إيقاف مؤقت) أي مسئول عمومي تثور حول نزاهته أية شكوك من المشاركة في أي قضية مصلحة عامة مما يجعل من هذا النظام القانوني نظاماً يثير الاهتمام بالرغم من أن غالباً ما تكون قائمة الأسباب الواردة في القانون التي تؤدي إلى إيقاف مؤقت قائمة غير مكتملة، كما أن القانون لا يطبق إلا في حالات محدودة. كما أن ما يميز هذا النظام أيضاً الحظر المفروض على مشاركة المسئول العمومي فيما يتعلق بتوريدات حكومية عامة والتي تمنعه من التصرف باسم جهة تطلب توريدات. وأخيراً وليس آخراً فإن بولندا تتميز بإجراءات الإفصاح عن المصالح الشخصية الخاصة بموظفي الحكومة والتي تتكون من مراحل ثلاث هي: إقرار ما قبل الالتحاق بالوظيفة العمومية وإقرار بالمصالح خلال شغل هذه الوظيفة وإقرار ما بعد الانتهاء من شغلها.

ومع وجود نظام شامل ومتكامل إلا أن سياسية تعارض المصالح لا تطبق بشكل سليم. إذن أين تكمن المشكلة؟ توجد نقطتا ضعف رئيسيتان في المنهجية البولندية ألا وهما: عدم تطبيق القوانين بشكل كامل، وكذا غياب كيان منفصل مسئول عن كشف تعارض المصالح والتحقيق فيه. ومن ثم يتوجب على الحكومة أن تنظر في إقامة نظام تفتيش فعال وإنشاء مركز تنظيم للتنسيق لمتابعة تنفيذ البرامج، بالإضافة إلى قواعد معرفة بوضوح وعقوبات، علاوة على إقامة هيئة لتنفيذ هذه العقوبات.

ألمانيا: تعتبر المنهجية الألمانية غاية في البساطة وهي تقوم في المقام الأول على المفهوم المؤداه أن يلتزم كل مسئول حكومي عند الاضطلاع بإجراءات إدارية بأن يقر أو يبلغ بأية مصالح شخصية (سواء كانت مالية أو غير مالية) قد تعزى للغير مبرراً منطقياً في أن يظن أن تلك المصالح سوف تؤثر على عمل المسئول العمومي. ويسمح لرئيس القسم أو الهيئة الأعلى وظيفياً أن تقرر ما إذا كان المسئول يتم استبعاده نتيجة لما أقره من مصلحته الشخصية. وفي حالة استبعاد الشخص من المشاركة في الإجراءات الإدارية لا يسمح لنفس المسئول أن يشارك في أية نشاطات أخرى قد تؤثر على القرارات الخاصة بهذه الإجراءات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المنهجية الألمانية تتميز بثلاث سمات جديرة بالذكر ألا وهي:

(1) أهمية دور النظام القضائي، علماً بأنه يستحيل فهم النموذج الألماني دون أن نضع في اعتبارنا أن دولة ألمانيا دولة سيادة القانون والدستور (*Rechtsstaat*) تستند فيها السياسات على مبادئ قانونية ويجب إعدادها وفقاً للنظام القانوني، ويعد أهم هذه المبادئ التي تهتمنا في هذه الدراسة هو ضرورة تطبيق القانون دون تفرقة أو تمييز على أن تكون الإجراءات عادلة، فما يحكم العلاقة بين الإدارة العامة والأفراد هو التزام الإدارة بدعم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه.

(2) من المهم في ألمانيا كما هو الحال في المملكة المتحدة تجنب أي تعارض للمصالح وأيضا تفادي أي عمل ينشأ عنه انطباع بارتكاب أية مخالفة. لذا فعلى أي مسئول عمومي أن يتفادى كل النشاطات التي

يمكن أن تعطي الانطباع بأن المسئول على استعداد لأن يرتكب أية انتهاكات لمسئوليته وللقوانين.

3) يجب أن تستند كل قرارات المحاكم والهيئات الإدارية العامة إلى دوافع وذلك حين تتدخل في الحقوق والحريات، ويتطلب ذلك من القاضي أو المسئول العمومي أن يوضح كتابة الدوافع التي أدت إلى اتخاذه قرار معين، وهذا ما يطلق عليه "عملية التحذير" أو "ضبط النفس".

ولقد وضع النظام الألماني نظام تفصيلي للتحفي (عن النظر في قضية ما) أو الامتناع (عن التصويت) لضمان تنفيذ مبدأ المساواة وتجنب إعطاء الانطباع بارتكاب الأخطاء، ومن ثم يجب استبعاد أي شخص يمثل السلطة الإدارية من أي عمل إداري أو صياغة أي عقد إداري كلما حدث ما يلي (وذلك على سبيل المثال):

- أن يكون المسئول مشتركا في الإجراءات الإدارية كممثل هيئة إدارية وفي نفس الوقت كأحد الأطراف المعنية.
- أن يكون للمسئول قريبا له مصلحة في الإجراءات الإدارية.
- أن يشترك المسئول نيابة عن شخص له مصلحة في الإجراءات الإدارية.
- أن يكون بين المسئول صلة قرابة بشخص يمثل الطرف المعني بالإجراءات الإدارية.
- إذا كان المسئول يعمل لدى شخص معني بالإجراءات الإدارية. (يقصد بهذه القاعدة تجنب تعارض الولاء والمصالح).
- أن يكون المسئول قد قدم خبرات عن موضوعات ترتبط بالقرار الخاص بالإجراءات الإدارية.

في ألمانيا تعتمد عملية الكشف عن تعارض المصالح على الرقابة التي تتم وفقا للتسلسل الهرمي الوظيفي وحق المواطن في أن يتظلم، فمن حق أي فرد أن يتقدم بتظلم إذا رأى أن أحد المسئولين العموميين قد اشترك في اتخاذ الإجراء المتحيز ضده، وإذا صحت وجهة نظر الشخص المعني صار القرار أو الإجراء المترتب على القرار لاغ أو باطل، وأخيرا وليس آخرا فلا تطبق على المسئول العمومي محل المشكلة عقوبات جنائية أو تأديبية إلا إذا كان انتهاك قواعد تعارض المصالح قد وقع عن قصد أو بسبب إهمال.

إيطاليا: تمثل إيطاليا نموذجا صارخا للتبعات السلبية المترتبة على غياب تشريعات شاملة لتعارض المصالح، فلا إيطاليا تشريعات لا بأس بها تعالج تعارض المصالح بالنسبة للموظفين الحكوميين والقضاة والمسئولين المنتخبين محليا، فعلى سبيل المثال تنص مدونة سلوك موظفي الحكومة الصادرة بقرار من وزير الإدارة العامة بتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2000 على ما يلي: "يحتفظ الموظف بوضع مستقل حتى يتفادى اتخاذ قرارات أو القيام بأنشطة متعلقة بمهام وظيفته وذلك في مواقف تنطوي على تعارض المصالح بشكل واضح أو ضمني، كما يحظر عليه ممارسة أية أنشطة تتنافى مع الأداء السليم لمهام وظيفته وعليه أيضا أن يتخذ الإجراءات لتجنب المواقف أو السلوك الذي قد يضر بمصالح أو يشوه صورة الإدارة العامة." (المادة 2.3)، كما تنص المادة 6.1 على أن "يتمتع الموظف عن المشاركة في اتخاذ قرارات أو في القيام بأنشطة قد تتعلق بمصالحه الشخصية أو مصالح أي من ذويه أو أهل بيته".

بل و منعت المادة 6.3 الموظف "من المشاركة في اتخاذ أي قرار أو في القيام بأي نشاط قد يترتب عليه تشكيك في استقلال الإدارة ونزاهتها، حتى وإن لم يكن هناك تعارض فعلي للمصالح".

إلا أن غياب تشريعات مماثلة تطبق على أعضاء الحكومة (بما فيهم رئيس الوزراء) قد تسببت في تشويه شديد للديمقراطية الإيطالية، وقد أدى انتخاب أغنى رجل في إيطاليا ومالك أهم شركة قابضة للاتصالات بها رئيساً للوزراء إلى إزاحة الستار عن كل هذه المشكلات، فبعد فترة طويلة من الجدل الدائر بين السياسيين والرأي العام حول تعارض المصالح، ظهر مؤخراً قانون تناول القضايا المتعلقة بتعارض المصالح في حالة الجمع بين المنصب السياسي وأنشطة أو مهنة متنوعة وذلك في نص القانون رقم 215 الذي صدر في 20 يوليو/تموز من عام 2004 والذي بدأ العمل به في 2 سبتمبر/أيلول من عام 2004، وبمقتضى هذا القانون الجديد يتعين على السياسيين عند أداء مهام وظيفتهم أن يراعوا فقط المصلحة العامة وبناء عليه ففي حالة وجود حالات بها تعارض المصلحة فعليهم أن يمتنعوا عن اتخاذ الإجراءات أو المشاركة في اتخاذ القرارات في المجالس السياسية. وعملاً بهذا القانون تكون هيئة حماية المنافسة وهيئة الاتصالات مسئولتان عن النظر في قضايا معينة التي يوجد بها تعارض للمصالح في مجال النشر حيث تتولي الهيئتان الرقابة على حالات تعارض المصالح والعمل على منعها، وتشتمل النصوص الممثلة للمواد 1 و 2 و 3 من القانون رقم 215 على نطاق وأغراض المكافحة والمنع المذكورتين.

وتنص المادة الأولى على أن يخضع لأحكام هذا القانون رئيس الوزراء والوزراء ووزراء الدولة والمفوضين الحكوميين ذوى المكانة الخاصة باعتبار جميع هؤلاء "شاغلي مناصب حكومية"، كما تنص المادة الأولى (1) على ضرورة أن يكرس شاغلو الوظائف الحكومية اهتمامهم الكامل "للتعامل مع المصالح العامة"، كما تحظر المادة على شاغلي الوظائف الحكومية "القيام بأية أعمال أو المشاركة في أي قرار جماعي في موقف ينطوي على تعارض المصالح".

وتأتي المادة رقم 2 لتفصل الأنشطة التي تتنافى مع شغل منصب حكومي (على سبيل المثال الالتحاق بعمل في القطاع العام أو الخاص أو إقامة أنشطة مهنية احترافية في أحد المجالات التي تتعلق بمهام الوظيفة الحكومية التي يشغلها المسؤول). وبالنسبة لعملية الانتخاب تميز عملية الاختيار بين تعارض المصالح من ناحية وعدم الأهلية من ناحية أخرى، ويرجع ذلك إلى الأغراض المختلفة لهذه العرفين في إطار نظام القانون الإيطالي؛ ويتمثل الغرض ارتباطاً بعنصر تعارض المصالح في ضمان أن الممثلين الذين تم انتخابهم يؤدون مهام مناصبهم ومسئولياتهم على أكمل وجه عندما يتعرضون لموقف شخصي قد يتسبب -نظرياً- في التأثير السلبي على هذا الأداء السليم.

وتعرف المادة رقم 3 مفهوم "تعارض المصالح" استناداً إلى موقفين مختلفين أو بديلين (كما يتضح في استخدام أداة التخيير "أو") كما يلي: (أ) وقوع إحدى مواقف التعارض المذكورة في المادة 2، (ب) أو عندما يعود بتأثير تفضيلي على الأصول أي يعود بالنفع المادي القيام بإجراء ما أو إهماله على كل من المسؤول الحكومي أو زوجته أو أي من أقاربه حتى الدرجة الثانية أو أية شركات أو مصالح تحت سلطته وتصرفه فيما أتى ذكره في القسم رقم 7 من القانون رقم 287 الصادر في 10 أكتوبر/تشرين الأول من عام 1990 ويكون في ذلك إضرار بالمصلحة العامة. "والصفة التي يجدر ملاحظتها هنا أن التصرف الذي ينشأ عنه تعارض المصالح لا يقتصر فقط على الإجراء الذي قام به المسؤول الحكومي ولكن أيضاً يمتد القانون ليشمل تلك الإجراء الذي أهمله في حين أنه كان من المفترض أن يقوم به.

ويكتمل تشريع تعارض المصالح بالتحديد التفصيلي للسلطات والمهام والإجراءات المسندة للهيئات الإدارية المستقلة المسئولة عن مراقبة حالات تعارض المصالح ومتابعتها وتجنبها وفرض العقوبات عليها للتخلص منها، إضافة إلى تحديد العقوبات المفروضة على كل حالة. وبموجب نص المادة رقم 6 من القانون رقم 287 لعام 1990 يكون جهاز حماية المنافسة هو الجهة المختصة بالتعامل مع حالات

تعارض المصالح في الشركات بشكل عام، أما في حالة الشركات التي تعمل في مجال الصحافة المطبوعة وقطاع الإعلام فلا تقصر المسؤولية فقط على جهاز حماية المنافسة ولكن يكون جهاز الرقابة على الاتصالات الذي أنشأ بقانون رقم 249 لعام 1997 مسئولاً أيضاً على ما سبق ذكره.

وتتمتع الأجهزة سألفة الذكر نظرياً بسلطات واسعة، فمن حقها أن تجري التحقيقات وأن تقوم بفرض العقوبات طبقاً للتشريعات المعمول بها، كما يحق لها أن تبادر بالتعامل مع قضية ما شريطة أن تلتزم في ذلك بمبدأ القانون الذي يكفل الاستماع للطرف الآخر وأن تلتزم بقواعد الشفافية الإدارية.

إلا أن سلطات هذه الأجهزة لا تُجِب سلطات المحاكم أو أية سلطات أو هيئات أخرى فيما يتعلق بالجرائم الجنائية أو المدنية أو الإدارية أو التأديبية، بل ويتعين على هذه الجهات إبلاغ السلطات القضائية بأية قضية متعلقة بالجرائم الجنائية.⁶

ولكن ينطوي القانون رقم 287 على مشكلتين: تتمثل المشكلة الأولى في أن شرط "الإضرار بالمصلحة العامة" -والذي نص عليه الجزء الأخير من التعريف- يستحيل التحقق منه لأنه يعتمد على تقييم عشوائي لشئ غير ملموس، فدائماً ما يسهل علينا أن نحدد المصلحة التي تم حمايتها نتيجة لقرار عام وتلك التي تم إهدارها، ولكن تحديد ما إذا كانت المنافع أكثر مما تم التضحية به أم العكس يظل قراراً سياسياً غير موضوعياً، ولذلك أعلنت المعارضة الحالية في إيطاليا عن نيتها في تغيير هذا التشريع غير الفعال عندما تصل إلى الحكم. أما المشكلة الثانية التي أثارها الكثير من الكتاب والمفوضية الأوروبية فتتمثل في أن القانون رقم 215 لا ينص على "ملكية" إحدى الشركات من ضمن الحالات التي تنافي شروط العمل العام أو التي ينشأ عنها تعارض المصالح، وبناء على هاتين النقيصتين في القانون يمكننا القول بأن القانون لا يكفي لأن يحل مشكلة تعارض المصالح في حالة رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة في إيطاليا.

إسبانيا: وردت قواعد التنحي والامتناع عن المشاركة في إجراء مفصلة و شديدة الوضوح، فكلما يقع تعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لمسئول عمومي يتعلق بإجراء إداري فإنه يتعين على المسئول العمومي ذي الصلة أن يعلن عن وقوع هذا التعارض وأن يستأذن في الامتناع عن اتخاذ أي إجراء، ولا يحق إلا لرئيس القسم أو الهيئة الأعلى في السلم الوظيفي للمسئول العمومي الذي أعلن عدم حياده تجاه إجراء ما أن يقرر استبعاده أو يسمح له بالمشاركة، ويتعرض كل مسئول عمومي للإجراءات التأديبية إذا لم يفصح عن مصالحه الخاصة.

كما تشمل التشريعات الخاصة بمسئولي الحكومة (والتي تتخذ من النموذج الفرنسي أساساً لها) تفصيلات تصف الواجبات والجرائم والإجراءات التأديبية المترتبة عليها بالرغم من أن نطاق هذه القواعد لا يغطي تعارض المصالح، ولكن هذا الوضع في سبيله إلى التغيير خلال الأشهر القليلة القادمة إذا وافق البرلمان على لائحة مسئولية الحكومة التي تقوم الحكومة الآن بإعدادها، حيث تشمل هذه اللائحة على نظام رقابي لمكافحة تعارض المصالح إضافة إلى مدونة أخلاق. وتعتبر منهجية التعامل مع تعارض المصالح الخاصة بالنواب وأعضاء مجلس الشيوخ في الأساس منهجية رسمية تهدف في المقام الأول إلى الوقاية والمنع وتعتمد على إعداد بيان مكتوب للمصالح، إلا أن النظام الذي تنادي بتطبيقه المجموعات البرلمانية يعوق أعضاء البرلمان من الدفاع عن مصالحهم الخاصة، فهم مجبرون على الالتزام بتعليمات رئيس الحزب وعادة لا تتوفر لهم مساحة كافية تمكنهم من الدفاع عن مصالحهم الخاصة.

⁶ سيرينا بونو "مدى توافق قانون فراتيني مع معايير المفوضية الأوروبية في مجال حرية التعبير والتعددية في الإعلام"؛ رئاسة مجلس الوزراء، إيطاليا

وعلى أية حال فإن أهم سمة تثير الاهتمام بالنموذج الإسباني البازغ هي التشريعات الخاصة بكبار مسؤولي الدولة وأعضاء الحكومة، ويتم تقديم هذا التشريع على أساس من معيارين: الأول هو مدونة حسن إدارة الحكومة الخاصة بأعضاء الحكومة وكبار مسؤولي الدولي ممن يعملون في الإدارة العامة للدولة، وهذه المدونة سارية بالفعل، أما المعيار الثاني فهو مشروع قانون تعارض المصالح والذي وصل حالياً إلى المراحل الأخيرة في البرلمان.

الجدير بالذكر فيما يتعلق بمدونة حسن إدارة الحكومة فإن التقارير المتتالية التي صدرت عن هيئات دولية مثل جريكو GRECO في عام 2001 أوضحت أن إسبانيا لم يكن لديها مدونة سلوك لإداراتها العامة، فبالرغم من وجود أعراف قانونية لم يتم وضع أو تنفيذ أي مدونة للسلوك لتوعية المسؤولين ومساعدتهم، ونتيجة لذلك أقرت الحكومة الحالية في فبراير/شباط من عام 2005 مدونة حسن إدارة الحكومة وذلك تنفيذاً منها لما جاء في برنامجها الانتخابي وعملاً بالأدلة الاسترشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهذا الشأن، وكانت الحكومة تسعى من وراء ذلك لأن تقدم للمواطنين "ما يضمن لهم التزام جميع كبار مسؤولي الدولة - عند أدائهم لمهام وظيفتهم- ليس فقط بالالتزامات المقررة في القانون ولكن أيضاً بالمبادئ الأخلاقية ومدونات الأخلاق والسلوك".

ومن ضمن المبادئ التي يتعين على كبار رجال الدولة احترامها هي:

● الشفافية في تقديم المعلومات :

يجب على كبار المسؤولين أن يقدموا للمواطنين المعلومات الخاصة بعمل المرافق العامة التي تقع في حيز مسؤولياتهم، كما يتعين على كبار المسؤولين عند القيام بحملات للتوعية عن المرافق المسند إليهم إدارتها تجنب القيام بأية إجراءات تتجاوز تقديم المحتوى التوعوي المطلوب.

● حفظ المستندات

يضمن كبار المسؤولون استبقاء الوثائق لأغراض نشرها وتسليمها للحكومات الجديدة القادمة.

● التفريغ الكامل لمهام الوظيفة العامة

على كبار المسؤولين ممن يعملون في الإدارات العامة في الحكومة أن يمتنعوا عن قبول أية مناصب أو وظائف تنفيذية في أية منظمة قد تحد من تواجدهم وتفانيهم في أداء مسؤولياتهم إذا ما التحقوا بها.

● عدم المبالغة في استخدام النفوذ

على المسؤول العمومي أن يتحاشى ارتكاب أعمال غير لائقة كما عليه أن يتفادى البذخ والتبذير الذي قد يقلل من هيبة المنصب العمومي الذي يتقلده المسؤول.

● حظر قبول الهدايا

يتعين رفض جميع الهدايا والمجاملات والخدمات التي تنطوي على المحسوبية والتي تتجاوز حدود المجاملة الاجتماعية المتعارف عليها والتي قد تؤثر على أداء المسؤول لمهام وظيفته. وتؤول ملكية كل الهدايا ذات القيمة الكبرى لوزارة الأوقاف في الدولة.

● نشر البيئة الثقافية

يراعي كبار المسؤولين العموميين عند ممارستهم لاختصاصاتهم حماية البيئة الثقافية والتنوع اللغوي.

● حماية واحترام المساواة بين الجنسين

يجب على كبار المسؤولين العموميين أن يراعوا في إجراءاتهم الإدارية وخاصة عند اتخاذ القرارات نشر احترام المساواة بين الجنسين وإزالة كل العوائق التي قد تأتي معها بصعوبات في هذا الصدد.

● الموضوعية

ترسي قرارات كبار المسؤولين العموميين دعائم الأخذ بالموضوعية التي تخدم الصالح العام في مقابل أية اعتبارات أخرى تتعلق بوضع المسئول العمومي في أية شركة أو بمصلحة أسرته أو أي اعتبارات شخصية له أو أي اعتبار يتعارض مع مبدأ الموضوعية، فعلى المسئول العمومي أن يمتنع عن ممارسة أية أعمال تنال من موضوعية الإدارة.

● الحيادية

يمتنع المسئول العمومي الكبير عن ممارسة أي نشاط خاص به أو أي مصلحة خاصة به قد ينشأ عنها تعارض للمصلحة العامة.

● الاعتدال

لا يسعى المسئول العمومي الكبير للإسراع بالبت في أمر أو إنهاء إجراءات رسمية أو أية إجراءات إدارية دون سبب وجيه.

ويقوم وزير الدولة للإدارة المحلية برفع تقرير سنوي لمجلس الوزراء عن أي خرق لهذه المبادئ الأخلاقية حتى يتسنى تصحيح الإجراءات المغلوطة واقتراح الإجراءات المناسبة لضمان موضوعية القرارات الإدارية. وقد تصل العقوبة إلى الرفض.

أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني؛ فتهدف مسودة القانون الخاص بالقواعد المنظمة لتعارض المصالح المتعلقة بأعضاء الحكومة وكبار المسؤولين العموميين العاملين في الإدارات العامة للحكومة التي قدمتها الحكومة إلى: "تحديد الالتزامات التي يضطلع بها أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين العموميين العاملين في الإدارة العامة للحكومة لمنع وقوع حالات تعارض المصالح."

أعدت هذه المسودة لكي تتلafi الثغرات الموجودة في القانون المعمول به في الوقت الراهن، فبعد إجراء تقييم لتطبيق التشريع الخاص بالظروف التي تنافي العمل في منصب عمومي المطبقة على كبار المسؤولين العموميين منذ عام 1995 تبين أن الوضع يحتاج إلى إصلاح عاجل، و يحظر النص تماما الجمع بين أي عمل أو منصب آخر مع الوظيفة العمومية، كما يمنع المسئول من الامتلاك المباشر أو غير المباشر لما يزيد عن 10% من أسهم أي شركة تكون طرف في عقد مع القطاع العام، إضافة إلى ذلك يُلزم التشريع المسئول أن يقدم الإقرارات الآتية: بيان بنشاطه عند تقلده مهام المنصب وإقرار الذمة المالية والإقرار السنوي للدخل العام.

ولكن هذا النظام به الكثير من الثغرات التي تحول دون تطبيقه تطبيقاً عملياً سليماً، حيث لا يتم عقاب خرق هذا النظام إلا بمجرد إصدار إعلان في الجريدة الرسمية للحكومة، أضف إلى ذلك أن التحريات التي تجري على أي مخالفة مزعومة تقوم بها وحدة لا تتمتع بالاستقلال الفعلي أو الوظيفي عن الحكومة، فمما لا شك فيه أن المشكلة الأساسية تتلخص في عدم كفاءة الهيئة التي وكلت لها مراقبة التجاوزات التي يبلغ عنها أو إجراء التحقيقات في شأن الأنشطة التي تتعارض مع مهام الوظيفة العمومية، وبغض النظر عن حرفية العاملين في التفتيش على خدمات وزارة الإدارة المحلية فمن الواضح أن هذه الوحدة لا تتمتع بالصلاحية التي تؤهلها لأن تصرح بأن ظروف وزير من الوزراء يتنافى مع مهام وظيفته العمومية، فالمفتشون يشغلون درجة نائب مدير ويخضعون لقبود السلم الوظيفي، كما أنهم يعجزون عن إجراء التحقيقات ولا يملكون سلطة استدعاء كبار المسؤولين العموميين ولا الاطلاع على إقراراتهم، وبالتالي تقتصر وظيفتهم التفتيشية على تسجيل الوثائق التي لا يحق لهم حتى تحليلها.

وفي ظل كل هذه الظروف رأت الحكومة الإسبانية ضرورة المضي قدماً في الإصلاح، ومن ضمن أهم سمات مسودة القانون المطروحة من قبل الحكومة الحالية والتي يتم مناقشتها في البرلمان حالياً هي ما يلي:

1- جعل النظم التشريعية المنظمة للظروف التي تنافي شغل المنصب العمومي أكثر صرامة و شدة ووضوحاً

يتعين على كبار المسؤولين أن يمارسوا مهام وظيفتهم بكل إخلاص، ولا يسمح لهم بالجمع بين مهام منصبهم العمومي وأي منصب آخر يتقاضوا عنه أجراً سواء كان ذو طبيعة عامة أو خاصة بغض النظر إذا ما كان يؤديه بمفردهم أو مع شركاء.

2- قيود على مزاوله أنشطة خاصة

لا يسمح لكبار المسؤولين العمل في أية أنشطة تجارية أو في أية شركات خاصة ترتبط أعمالها بشكل مباشر باختصاصاتهم التي أوكلت إليهم بموجب مهام وظيفتهم العمومية إلا بعد انقضاء عامين من تركهم للعمل الحكومي. وتقوم العلاقة المباشرة بين مهام الوظيفة وعمل الشركة الخاصة أو التجارية في أي من الحالات الآتية:

- قيام كبار المسؤولين أو رؤسائهم أو رؤساء منظمات تابعة لهم باتخاذ قرارات تتعلق بالشركة ذات الشأن إما بالتقويض أو بالإنيابة.

- قيام أي من الأشخاص سالف الذكر بعقد اتفاق متعلق بالشركة ذات الصلة في مقابل عمولة في جلسة ودية.

ولا يعتبر أعضاء الحكومة أو كبار المسؤولين مخالفين لقانون تعارض ظروف المسؤولين مع مهام وظيفتهم إذا ما عادوا للعمل في شركات خاصة سبق لهم العمل فيها قبل تقلدهم للمنصب العمومي طالما أن ما يمارسونه من أعمال في القطاع الخاص لا يتصل اتصالاً مباشراً باختصاصات عملهم العمومي السابق أو طالما لا يسمح لهم باتخاذ قرارات تتعلق بتلك الوظيفة.

3- إقرار الذمة المالية

يصدر في الجريدة الرسمية للحكومة إقرار الذمة المالية التي يقدمها الوزراء ووزراء الدولة لسجل الأنشطة والممتلكات والوقف، أما كبار مسؤولي الدولة فعليهم تقديم إقرار الذمة المالية في بداية تقلدهم مهام منصبهم وفي نهايته، ويتعين عليهم أن يقدموا سنويا بإقرار الدخل العام وضريبة أرباح رأس المال.

4- مراقبة وإدارة الممتلكات القيمة والأصول المالية

تدار الأصول المالية لكبار المسؤولين من خلال شركات إدارة أعمال "مجهلة" دون علم هؤلاء المستفيدين.

5- هيئات الإدارة والمراقبة والمكافحة

تم إنشاء مكتب تعارض المصالح كإدارة تابعة لوزارة الإدارة المحلية، وسيصبح هذا المكتب جهة الاختصاص المسؤولة عن إدارة سجل الأنشطة والذمة المالية والوقف، وسيسند إليه حفظ البيانات والملفات الخاصة بالسجل وبثأمينها ونزاهتها، ولكن تثار الكثير من الشكوك حول مدى استقلالية هذا المكتب في تأدية مسؤولياته خاصة وأنه مكتب تابع لإدارة حكومية.

6- نظام العقوبات

يعاقب أي من كبار المسؤولين ينتهك قانون تعارض ظروف المسؤول العمومي مع مهام وظيفته بعقوبات خاصة ويعمل دعوى قضائية ضده وينشر ذلك في الجريدة الرسمية للحكومة وبإخطار المتعاقدين التجاريين بكتاب خاص بهذا الشأن، كما يعاقب بالرفد أي مسئول يخالف هذا القانون إذا كان لا يزال في الخدمة ويحرم من حقه في الحصول على معاش تعويضي، ويكون عليه رد المبالغ المتحصل عليها.

يحرم المتعاقد التجاري من العمل مع الحكومة المركزية والإقليمية والمحلية إذا أصر على الاستمرار في الاستعانة بمسئول كبير سبق له انتهاك قانون التعارض خلال الفترة المعمول بها وهي فترة سنتين بعد ترك الخدمة، كما يمنع أي مسئول كبير سبق له انتهاك هذا القانون من شغل أي منصب عمومي لمدة تتراوح ما بين خمس إلى عشرة سنوات.

ويسعى المبدآن إلى تحقيق نفس الهدف ألا وهو زيادة ثقة المواطن في حكومته وإدارته، ومنع وقوع أي انتهاك لمبادئ الحيادية الاعتدال والموضوعية التي أعلنها الدستور الإسباني والقوانين الإسبانية باسم الحكومة والإدارة، ولكن تكمن أهم التحديات في تفعيل هذه المبادئ وضمان معاقبة كل من يخل بها. ولكن خبرة إسبانيا في مجال تنفيذ الإجراءات التأديبية وتفعيلها لم يكن مرضيا إلى حد ما.

ولكن تشهد كاتالونيا وهي مقاطعة حكم ذاتي بإسبانيا تطورا هاما حيث يناقش البرلمان قانون ينص على إقامة مكتب لمكافحة الغش والفساد يرفع تقاريره إلى البرلمان، ولقد أقام مكتب كاتالونيا هيكله على غرار هيكل المكتب الأوروبي لمكافحة الغش المعروف بالأولاف OLAF.

ثالثا: ملخص للحالات التسع

المملكة المتحدة: تعتبر القوانين البريطانية الخاصة بتضارب المصالح هي الأقدم في العالم، حيث يرجع تاريخ قانون مكافحة الفساد لعام 1889، وتعتمد المنهجية البريطانية على الفكرة القائلة بأن تعارض المصالح يعتبر بعد من أبعاد المعايير الأخلاقية المعمول بها في القطاع العام، وتنطبق المبادئ السبعة على كل من يشغل منصبا عموميا، وتقوم لجنة معايير الحياة العامة برفع توصياتها لهم جميعا.

البرتغال: تأثرت منهجية البرتغال بالمنهجية البريطانية تأثرا كبيرا، إلا أن بها معايير مختلفة لا تحمي الخصوصية بالشكل الكافي مثل الإفصاح عن الدخل والأصول المالية ونشر تلك المعلومات، ويرجع السبب في تطبيق هذا المنهج المتشدد إلى عدم رضا العامة خاصة بعد اكتشاف حالات الفساد في البرتغال مؤخرا، إضافة إلى عدم ثقة العامة في قدرة الإدارة والجهاز القضائي على اتخاذ الإجراءات الفعالة حيال هذا الفساد.

لاتفيا: تمثل قوانين تعارض المصالح في لاتفيا جزء من سياسة أوسع نطاقا تسعى لمنع الفساد ومحاربه، حيث تعتمد منهجية لاتفيا على وجود مكتب قوي يتولى الكشف عن قضايا الفساد وإجراء التحقيقات الخاصة بها وتقديمها للقضاء.

فرنسا: إن أهم ما يميز المنهجية الفرنسية عن سائر المنهجيات هو اهتمامها بالأنشطة التي يمارسها المسؤول الحكومي بعد انقضاء فترة خدمته، كما ينفرد هذا النظام بمعاينة كل من يسعى لتحقيق المصلحة الخاصة أثناء عمله في منصب عام وكل مسئول عمومي يمارس أنشطة في شركة كان له التصرف فيها خلال الخمس سنوات الأخيرة بعد انتهاء فترة خدمته.

المجر: تمتلك المجر نظاما كاملا من القوانين والقواعد المتعلقة بتعارض ظروف المسئول مع مهام وظيفته إلا إن النظام يفتقر إلى تشريع خاص بتعارض المصالح وإلى كيان مستقل يوكل إليه الكشف عن حالات تعارض المصالح وإجراء التحقيقات فيها، وذلك بنزاهة.

بولندا: أظهر هذا التقرير أن بولندا سجلت أعلى نسبة فساد فاقت كافة الدول التي شملتها الدراسة، ويعزى ذلك لأسباب معقدة ويصعب تلخيصها في هذا المقام، ولكن هناك قضية مهمة يجب وضعها في الاعتبار وهي أن المجتمع البولندي لا يربط تعارض المصلحة بالفساد، وربما كان ذلك من ضمن الأسباب التي حالت دون تفعيل الكامل للنظام القانوني الذي صدر، وأيضا السبب في غض الطرف عن المسؤولين الحكوميين عند انتهاكهم لقواعد تعارض المصالح، ولذا فهناك الحاجة إلى إدخال تعديلات اجتماعية وتشريعية، وعلى الحكومة الجديدة أن تواجه مثل هذه المشكلات.

ألمانيا: يعتبر النموذج الألماني أفضل مثالا على منهجية قضائية تحسن تناول مشاكل تعارض المصالح، ومن الواضح أنه يلزم وجود إطار لقانون إداري متقدم ومدقق يسمح بإدخال مثل هذه المنهجية في دولة أخرى.

إيطاليا: سجلت إيطاليا أعلى نسبة للفساد بين الدول الأكثر تقدما، كما أصبحت الآن تتميز بسمة أخرى جديدة ألا وهي أن أغنى رجل فيها -وهو صاحب أهم شركة اتصالات في إيطاليا- قد انتخب رئيسا الوزراء، وأخيرا فقد خضعت أغلبية وظائف القطاع العام للخصخصة وللتفاوض الجماعي منذ عام 1993 وذلك بالرغم من أن تحديد مهام مسئول القطاع العام مازال يقتصر على القطاع العام وذلك طبقا للمادة 54 من الدستور والتي تنص على أنه يتعين على كل مواطن أسندت إليه وظيفة عامة أن يؤديها بالتزام وأمانة. وفي أي حال تحدد اتفاقات العمل الجماعية العقوبات والإجراءات التأديبية، ولا تتطرق في العادة إلى العقوبات التي يستتبعها تعارض المصالح.

إسبانيا: بذلت إسبانيا جهوداً جادة لتنظيم عملية تعارض المصالح، ويقيد التشريع الإسباني إلا في حالات استثنائية قليلة مشاركة المسئول الحكومي في إجراءات إبرام العقود وما إلى ذلك، ومن ناحية أخرى يتعين على كبار المسئولين الحكوميين أن يفصحوا عن أنشطتهم ومصالحهم، وعليهم أيضاً أن يملئوا استمارات مفصلة عن ممتلكاتهم والأصول التي يمتلكونها ليس فقط عند تقلدهم مهام مناصبهم ولكن يقومون بذلك سنوياً وبعد انتهاء مدة خدمتهم أيضاً، كما يتوجب عليهم الإعلان عن الأنشطة الخاصة التي ينوون ممارستها بعد انتهاء فترة عملهم كمسؤولين حكوميين، وأخيراً وليس آخراً يقضى القانون الجديد المشار إليه أنفاً بأنه يتعين على كبار المسئولين الحكوميين أن يعلنوا عن الأعمال التي شغلوها قبل تقلدهم مهام مناصبهم العمومي بعامين بما في ذلك العمل كمستشار أو غيرها من الأعمال، ويسري ذلك أيضاً على أزواجهم وكل شخص عاش معهم كقرين، ويشمل ذلك أيضاً الأقارب من الدرجة الثانية مثل الأخوة والأخوات. وبالرغم من وجود هذه التشريعات إلا أنه ثبت أن قانون تعارض المصالح وتعارض ظروف المسئول العام مع مهام وظيفته لا يطبق بشكل متسق، ولذلك فأهم التغييرات التي يجب إدخالها هي العمل على إنفاذ برامج تعارض المصالح سواء القديمة منها أو الحديثة.

رابعاً: النتائج والسياسات الموصى بها

1. وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد: بالرغم من أن هذه الممارسة لم تشع في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الفترة السابقة لعام 2004 إلا أنه يبدو من المجدي -وذلك وفقاً للخبرة الألمانية و المجرية واللاتفية والبولندية وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممن انضموا بعد 2004- أن تقوم بتضمين سياسات تعارض المصالح في استراتيجية واسعة النطاق أو في اتفاقية سياسية على المستوى الوطني تستند إلى إجماع سياسي تعمل على مكافحة الفساد ومنعه وتكون شاملة على قدر الإمكان. ويجب أن تراعي مثل هذه الاستراتيجيات الأطر الهيكلية وإجراءات المنع والكشف عن قضايا الفساد وهيئات التحقيق وإجراءات التقاضي ونظم العقوبات. ويصعب صياغة استراتيجيات تعارض المصالح -شأنها في ذلك شأن أي سياسة عامة أخرى- وتنفيذها بنجاح في غياب استراتيجية فعالة تعمل على التناغم مع الأطراف المعنية⁷. وتمثل صياغة وتنفيذ سياسة فعالة لتعارض المصالح صعوبة وتحدي كبير، ولكن إذا أرادت الحكومة أن تزيد من ثقة الشعب في مؤسساتها الديمقراطية وفي الأطراف الفاعلة السياسية وأن ترسي دعائم ديمقراطية أفضل وأكثر فعالية تصبح هذه المهمة ليست فقط ضرورية بل حتمية لا مناص منها.

2. وضع معايير أخلاقية واضحة للشخصيات العامة: لا تقل أهمية وضع معايير واضحة لأخلاقيات الشخصيات العامة عن أهمية وضع استراتيجية واسعة النطاق تعمل على منع الفساد ومحاربتة،

⁷ جيفري بيفر (1992) *عمليات الإدارة بقوة*، هارفرد بيزنس سكول برس، بوسطن (مطبعة كلية الأعمال بهارفرد)، يقترح الكتاب الخطوات التالية لاتخاذ قرار بشأن أية استراتيجية، وبالرغم من أن هذه الخطوات مقدمة في سياق العمل بالقطاع الخاص إلا أنه يمكن تكييف بعضها ليلانم القطاع العام: (1) عليك تحديد أهدافك، وما الذي تريد تحقيقه؟ (2) عليك تحديد أنماط الاعتماد والاعتماد المتبادل على الغير بمعنى من هم الأفراد أو المجموعات ذات التأثير والنفوذ الذين تحتاجهم لتحقيق هدفك؟ (3) ما هي الآراء التي يرحب أن تكون لديهم؟ ما هو شعورهم حيال ما تحاول أن تحققه؟ (4) ما هو مصدر سلطتهم ونفوذهم؟ (5) ما هو مصدر سلطتك ونفوذك؟ كيف يمكنك أن تزيد من مصادر نفوذك لكي تزيد من سيطرتك على الموقف؟ (6) ما هي الاستراتيجيات والأساليب التكتيكية المتنوعة التي يمكن الاستعانة بها لممارسة السلطة التي تبدو أكثر ملائمة ويرجح فعاليتها إذا ما وضعنا في الاعتبار الوضع الذي تواجهه؟ (7) في ضوء ما سبق اختر الطريق الذي تسلكه لتحقيق هدف من الأهداف. (8) وأخيراً وليس آخراً، لا تنسى أن تقييم العملية منذ البداية، فمن المهم بما كان أن نتعلم من خلال التطبيق والتفاعل.

فمدونات السلوك الشاملة يجب أن يسترشد بها المسؤولين العموميين. ويعتبر المنهج البريطاني أفضل نموذجاً يحتذى به بالرغم من أنه قد يستلزم الأمر عمل بعض التعديلات لكي يوائم القوانين والتقاليد السائدة في الدولة المعني.

3. وضع أطر جيدة للقانون الجنائي والإداري: يجب وضع أطر جيدة للقوانين الإدارية والجنائية تضم سياسات تعارض المصالح حتى يتسنى إنفاذها بفاعلية.

4- إقامة خدمات عامة تتسم بالاحتراف ونظام قضائي مستقل: إلا أن هذه الأطر تحتاج أيضاً إلى خدمات عامة تتسم بالاحترافية وبمعايير مهنية عالية وإلى نظام قضائي مستقل حتى يمكن إنفاذها بفعالية، وربما يكون من المهم مراجعة النموذج الألماني فيما يتعلق بالقانون الإداري والقانون الجنائي، كما يمكن مراجعة المنهجية الفرنسية فيما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين ولكن ليس فيما يخص رجال الساسة.

5. حسن تقنين نظام التنحي والانسحاب في حالات صنع القرارات العامة: يمثل وضع تشريع قوي لنظام التنحي حجر الزاوية لإقامة برنامج جيد لمكافحة تعارض المصالح، ويستلزم ذلك وضع قائمة مفصلة وكاملة للأسباب التي توجب الامتناع أو التنحي أو الانسحاب، ويمكن الاستفادة بشكل كبير من المنهجيات الفرنسية والألمانية والإسبانية عند وضع تشريع خاص بالتنحي.

6. تقييد أو حتى منع عمل المسؤول العمومي من تقلد وظائف خلاف وظيفته الحكومية: يجب وضع قيود صارمة لمنع التحاق أعضاء الحكومة والمسؤولين العموميين بأعمال ثانوية غير مهام وظيفتهم، كما يوصى أيضاً بوضع قيود مشابهة على عمل الموظفين الحكوميين والقضاة، وفي حالة فرض مثل هذه الشروط على عمل المسؤولين الحكوميين والقضاة يجب أن يتقاضوا أجوراً مناسبة. إضافة إلى ذلك يجب أن يخضع المسؤولون المنتخبون محلياً ممن يتقاضون أجراً من الحكومة للقيود المفروضة على مسؤولي الحكومة والمعينين في مناصب سياسية، ويمكن الاستعانة بالنموذج الإسباني للاسترشاد به في حالة القيود المفروضة على المعينين في مناصب سياسية، كما يمكن مراجعة النموذج الفرنسي في حالة القيود المفروضة على الموظفين الحكوميين، أما النموذج الألماني فهو مفيد في حالة القيود المفروضة على رجال القضاء، بينما يفيد النموذج البريطاني في حالة المسؤولين المنتخبين محلياً. ويجب ألا يسمح لأي مسئول عام أن يتقاضى أجرين مقابل عمله في منصبين عموميين، كما يحظر عليه الدخول في أية شركة تجارية أو تقلد أية مناصب كمدير مجلس إدارة أية شركة خاصة.

7. تقديم إقرار بالدخل: قد لا يمثل تقديم إقرار بالدخل ضرورة حتمية طالما أن المسؤول العمومي يقوم بتقديم إقرار بالأصول التي يمتلكها وإقرار بالمصالح، ولكن قد يفيد تقديم إقرار بالدخل في مراقبة المسؤولين في مناصب سياسية والمسؤولين المنتخبين محلياً. ويعد تكليف جميع موظفي الحكومة بتقديم إقرار بالدخل أمراً مكلفاً ولذا قد يكون كافياً إلزام كبار المسؤولين التنفيذيين بتقديم هذا الإقرار. وتعتبر المنهجية الإسبانية والبرتغالية مفيدة في وضع تشريع لمثل هذه الإقرارات.

8. تقديم إقرار بالأصول المملوكة: يعتبر تقديم إقرار بالأصول المملوكة من العناصر المساعدة للغاية في الكشف عن تعارض المصالح ومكافحته للمسؤولين المنتخبين محلياً ولأعضاء البرلمان والمسؤولين في وظائف سياسية، إلا أنه قد يكون إلزام كافة موظفي الحكومة بتقديم إقرار بالأصول التي يمتلكوها أمراً غير ضروري بل قد يكون مكلفاً للغاية، ولذا يكتفي بإلزام كبار التنفيذيين وموظفي الحكومة ممن يعملون في مناصب أو في قطاعات حساسة بذلك. وتعد المنهجية المجرية وأيضاً الفرنسية والبرتغالية والإسبانية منهجيات يفيد الرجوع إليها عند الحاجة لإصدار تشريع بهذا الصدد.

9. تقديم إقرار الذمة المالية عن الأسرة: يعتبر تقديم إقرار الذمة المالية عن دخل الأسرة وأصولها المملوكة من الإجراءات شديدة الصرامة والتي قد يسهل الطعن في دستوريتها، ولذلك ربما يكون أفضل حل هو إقامة نظام طوعي لتقديم الذمة المالية عن الأسرة أو إلزام فقط كبار المسؤولين العموميين في الحكومة أو غيرهم ممن يعملون في مؤسسات الدولة العليا بتقديم هذا الإقرار.

10. تقديم بيان بالهدايا: يفضل وضع قيود صارمة وواضحة على تلقي الهدايا والمجاملات بدلا من الإفصاح عن تلقيها، فقد تكون الهدية الخطوة الأولى للرشوة، ولذا يجب منعها منعاً باتاً خاصة في الحالات الآتية: (أ) عند تقديم الهدايا بدون تشجيع أو طلب من المسؤول العمومي تقديراً له على إجراء قام به يدخل ضمن مهام وظيفته، (ب) عندما يكون في تقديم الهدية تشكيك في استقلالية المسؤول العمومي وفي حرّيته في اتخاذ القرار، (ج) عندما يتعذر الإفصاح عنها بشفافية للمنظمة وللمواطنين. ويجب أن تؤول كل الهدايا الرسمية التي تقدم إلى أعضاء الحكومة وإلى المسؤولين في مناصب سياسية إلى أملاك وأوقاف الدولة، ويجوز قبول الهدايا الرمزية التي تقدم على سبيل المجاملة إذا كانت قيمتها المالية منخفضة جداً (على سبيل المثال دبوس أو قلم).

11. الاستفادة من المعلومات الداخلية: يجب تجريم كل مسئول عمومي يستخدم المعلومات الداخلية لتحصيل الاستفادة الشخصية أو على الأقل عند استخدامها لتحصيل استفادة مالية تعود عليه أو على ذويه بالاستفادة، وللكشف عن مثل هذه المخالفات يفضل إعداد سجل وطني أو إقليمي بالمسؤولين العموميين الذي يعملون في أماكن تتسم بالحساسية، كما يستحسن إجراء تفتيش دوري وعشوائي على أملاك أولئك المسؤولين العموميين.

12. الإفصاح عن المصالح الشخصية وتسجيلها: تمثل عملية الإفصاح عن المصالح الشخصية وتسجيلها دعامة أخرى من دعائم إقامة نظام جيد لمكافحة تعارض المصالح، فعلى أعضاء الحكومة والبرلمان والمسؤولين المنتخبين محلياً والمسؤولين في مناصب سياسية أن يفصحوا عن مصالحهم في وثيقة رسمية يقومون بتجديدها كلما تغيرت هذه المصالح الشخصية، أما كبار موظفي الحكومة وكذا موظفي الحكومة ممن يعملون في قطاعات أو مناصب تتسم بالحساسية فعليهم أيضاً الالتزام بالإفصاح عن مصالحهم وتسجيلها. ويمكن الاحتذاء بالنموذج البريطاني في هذا الشأن.

13. النشر العلني للإقرارات: يجب أن تتاح إقرارات الإفصاح والذمة المالية الخاصة بالمسؤولين المنتخبين والمسؤولين في مناصب سياسية للفحص والتمحيص العام مع احترام قواعد الأمن وحماية الخصوصية، ولكن من المفضل في حالة موظفي الحكومة أن يقصر حق الاطلاع على إقراراتهم وتقارير إفصاحهم على رئيس الهيئة التي يتبع لها المسؤول أو الجهاز الموكل إليه عملية المراقبة والتسجيل. ويعتبر نموذج البرتغال ولائياً نموذجاً مهماً بالرغم من أنهما بحاجة إلى التعديل على ضوء المعايير الموضحة أعلاه.

14. تقييد العمل بعد انتهاء فترة الخدمة في العمل الحكومي: يجب تقييد ومراقبة عمل المسؤول العمومي بعد انقضاء فترة خدمته في العمل الحكومي أو ممارسته لأنشطة في جمعيات غير حكومية ذلك لأنه من المتوقع أن يمتنع المسؤول العمومي عن محاولة الاستفادة غير المشروعة من عمله العام أو من منصبه الحكومي الذي شغله من قبل بما في ذلك استخدام معلومات سرية خاصة بعمله العمومي السابق وذلك عند سعيه للعمل أو التعيين في مكان آخر بعد تركه المنصب العمومي، وهنا يعتبر النموذجين البريطاني والفرنسي ميزاناً لأهميتهما فيما يتعلق بالتعامل مع الموظفين الحكوميين، إضافة إلى تميز النموذجين الإسباني والبرتغالي فيما يتعلق بالمسؤولين في مناصب سياسية.

15. ممارسة الأنشطة الخارجية أثناء شغل المنصب العمومي: قد تثار شكوك حول نزاهة المسئول العمومي في حالة ممارسته لأنشطة خارجية أو شغله لمنصب آخر في إحدى الجمعيات غير الحكومية أثناء شغله للمنصب العمومي أو انضمامه لاتحاد عمالي أو حزب سياسي – وهي شكوك تقاضيه أجرا على نشاطه أو عمله؛ وبناء عليه يجب تنظيم مثل هذه الأنشطة ووضعها في الاعتبار عند وضع أية سياسة جيدة تخص تعارض المصالح، ولهذا الغرض فقد قامت كل من فرنسا وألمانيا وبصفة خاصة المملكة المتحدة بسن مجموعة من القواعد السليمة التي يمكن الاستعانة بها لوضع تشريعات جيدة في هذا المجال. وعادة ما يكون المسئولون المنتخبون وأعضاء الحكومة أعضاء في أحزاب سياسية وهذا أمر محمود لا يمكن تفاديه في أي نظام ديمقراطي ولكن يجب التمييز بين السياسات المؤسسية وسياسات الحزب عند أداء مهام الوظيفة العمومية.

16. امتلاك أسهم في شركات خاصة: لقد أثبت الوضع في إيطاليا أهمية تقييد حق المسئول العمومي وعائلته في امتلاك أسهم في الشركات الخاصة، فلا يحق لمسئول عمومي أن يمتلك شركات خاصة تقع في دائرة اختصاصه أو تخضع لقراراته، كما يحظر على المسئول العمومي أن يمتلك أي شركة متعاقدة مع القطاع العام أو في شراكة معه، لأن المصلحة الخاصة للمسئول العمومي قد تؤثر على حسن أدائه لمهام وظيفته. ويجوز السماح للمسئول العمومي أن يمتلك نسبة صغيرة من الأسهم في الشركات الكبرى عندما يكون ذلك في إطار الاستثمارات الخاصة ولا يؤثر على سياسة هذه الشركات، على أن تدرس كل حالة على حدة ويكون القرار بناء على المنصب الذي يشغله المسئول العمومي. ويعتبر التخلي عن الملكية أو إبرام عقد اتفاق إدارة مجهلة أفضل الحلول لتفادي وقوع تعارض المصلحة في حالة ملكية المسئول العمومي لشركة ما، ويعتبر النموذج البريطاني والفرنسي والبرتغالي والإسباني مميزة في هذا الشأن.

17. وضع نظم للكشف والتحقيق بما في ذلك إقامة جهاز مستقل متخصص: لا تختلف تشريعات مكافحة تعارض المصلحة المعمول بها في كل من الدول الأوروبية بل تتشابه تشريعات بعض الدول إلى حد كبير إلا أن نتيجة إنفاذ القانون تختلف فيما بينها، ويعزى ذلك إلى الاختلاف في سياسات الإنفاذ، فلكي تنفذ سياسة تعارض مصلحة بشكل ناجح يجب وجود نظام كشف قوي. وقد يسهل وجود قانون إفصاح عن المصلحة العامة يتميز بالموثوقية في الكشف عن انتهاكات قواعد تعارض المصالح والذي يستطيع أن يساعد المواطنين على الإبلاغ عن التجاوزات التي تحدث في القطاع العام عند التأكد التام من أن ما لديهم من معلومات صحيحة، كما يتعين على القانون أن يحدد عقوبات لمن يقدم عن عمد معلومات مغلوطة أو مضللة، كما يجب أن يكفل القانون حماية طويلة الأجل للمبلغين عن تلك التجاوزات، ويمكن الاسترشاد بالبرنامجين الألماني والبريطاني في صياغة سياسة في هذا الصدد، ولكن يظل إسناد نظام الكشف لجهاز مستقل أمرا ذا أهمية قصوى على أن يتوفر لهذا الجهاز الكوادر المناسبة التي تتمتع بالسلطات الكافية التي تتيح لها إجراء التحقيقات وعمل دعاوى قضائية إذا لزم الأمر. ويمكن أن يعد نموذج المكتب الخاص بلاتفيا حلا يفيد في عملية التحليل والتكييف الثقافي والقانوني الذي يناسب كل دولة، كما يمكن الاستفادة من تجربة مكتب النائب العام لمكافحة الفساد بإسبانيا.

18. موائمة وتكامل العقوبات الإدارية والجنائية: عندما يثبت وقوع انتهاك للقانون من الضروري إيجاد نظام للعقوبات لا استثناءات فيه، كما يلزم وجود عقوبات إدارية وعقوبات جنائية. ويعد النموذج الفرنسي نموذجا جديرا بالتحليل كما هو الحال بالنسبة للنموذج الألماني والبولندي، إلا أن نجاح إنفاذ العقوبات الجنائية يجب أن تتوفر له نظم تحقيقات ومقاضاة جيدة، وكما أشرنا سلفا فإن إسبانيا مكتب النائب العام لمكافحة الفساد، يعاون هذا المكتب مجموعة من الوحدات المتخصصة إضافة إلى وكلاء نيابة متخصصين في الجنايات الاقتصادية وفي التزوير الضريبي ممن يعملون في مكتب النائب العام، ويعتبر هذا النموذج جدير بالدراسة لمحاولة إدخال نظم مكاتب مشابهة، كما أن هناك أهمية أيضا

للإجراءات التأديبية الإدارية، ويعتبر النموذج الإسباني في مجال العقوبات الإدارية التي تتعلق بالانتهاكات التي قد يرتكبها المسؤولين في مناصب سياسية نموذجاً مثيراً للاهتمام خاصة فيما يتعلق بمعاقبة المسؤولين في مناصب سياسية بحرمانهم من الالتحاق بعمل عمومي لمدة تصل إلى عشر سنوات بعد ارتكابهم للمخالفة القانونية. كما تحتاج الإجراءات التأديبية إلى نظام جيد للتحقيقات والتفاضي ولذا يجب تدريب المفتشين الداخليين على مثل هذه القضايا كجزء من برنامج مشترك. وفي بعض الأحيان قد يكون لتنفيذ العقوبات على بعض "المسؤولين الكبار" أثر طويل الأجل يجعل الأغلبية تنصاع طواعية للقانون.

الملحق رقم 1

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
لا	نعم	نعم، توجد سياسة أوسع نطاقاً تسعى لمكافحة الفساد بدأ العمل بها منذ 1995.	لا	لا	نعم (جزء من المعايير الأخلاقية المتبعة في القطاع العام).	نعم، سياسة تعمد إلى منع الفساد ومكافحته	نعم، سياسة تعمد إلى منع الفساد ومكافحته	نعم، سياسة تعمد إلى منع الفساد ومكافحته	هل هو جزء من سياسة أوسع؟
منهجية منع	نعم	منهجية تسعى في المقام الأول إلى المنع	منهجية منع ومعالجة	منهجية منع	نعم مع تقديم المشورة في بعض الحالات	منهجية منع ومعالجة	منهجية منع ومعالجة	منهجية منع ومعالجة	هل هي منهجية منع؟
1. أ. نعم توجد قيود في غاية الصرامة 1. ب. نعم 1. ج. نعم 1. د. يجوز ممارسة أنشطة أخرى 1. هـ. يجوز ممارسة أنشطة أخرى. 1. هـ. نعم إذا ما اختاروا وظيفة لدوام كامل.	1. أ. نعم 1. ب. نعم 1. ج. نعم 1. د. يجوز ممارسة أنشطة أخرى 1. هـ. يجوز ممارسة أنشطة أخرى.	1. أ. نعم توجد قيود في غاية الصرامة 1. ب. نعم 1. ج. نعم 1. د. نعم في بعض حالات العمل في القطاع العام. 1. هـ. حسب قانون الولايات الألمانية Laender.	1. أ. نعم 1. ب. نعم توجد قيود في غاية الصرامة 1. ج. نعم 1. د. نعم ولكن تنطبق على العمل في القطاع خاص. 1. هـ. نعم ولكن تنطبق على عضوية البرلمان	1. أ. نعم 1. ب. نعم بعض القيود. 1. ج. نعم 1. د. نعم بعض القيود 1. هـ. نعم بعض القيود	1. أ. نعم 1. ب. نعم 1. ج. نعم 1. د. يجوز ممارسة بعض الأنشطة الأخرى 1. هـ. يجوز ممارسة أنشطة أخرى.	1. أ. نعم 1. ب. نعم، قواعد مختلفة 1. ج. نعم 1. د. نعم ولكنها تطبق فقط في حالة شغل الوظائف في القطاع الخاص. 1. هـ. نعم ولكنها تنطبق على عضوية البرلمان	1. أ. نعم توجد قيود في غاية الصرامة 1. ب. نعم 1. ج. نعم 1. د. نعم ولكنها تطبق فقط في حالة شغل الوظائف في القطاع الخاص. 1. هـ. نعم	1. أ. نعم توجد بعض القيود. 1. ب. نعم توجد بعض القيود. 1. ج. نعم 1. د. و هـ لا ينطبق	إجراءات المنع 1- تقييد الالتحاق بوظائف إضافية أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
2. أ. نعم سنويا. 2. ب. لا. 2. ج. لا. 2. د. نعم (يفصحون فقط عن المبالغ التي يتقاضونها مقابل أنشطة يقومون بها). 2. هـ. نعم قبل الالتحاق بالوظيفة.	2. أ؛ د؛ هـ: نعم	2. د. نعم (يجب الإفصاح عن المبالغ المحصلة التي تزيد عن 10.000 يورو).	2. لا.	2. أ. (قبل الالتحاق بالعمل العام، مصادر الدخل للأشهر الثلاثة السابقة على الالتحاق بالمنصب العمومي). 2. د. نعم.	2. د. نعم إذا زاد عن 1% من المرتب.	2. د. نعم.	2. أ. نعم. 2. هـ. نعم.	2. أ. نعم 2. ب. نعم 2. د. نعم 2. هـ. نعم	2. الإفصاح عن الدخل الشخصي أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
									الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
3. أ. طوعيا (الأزواج/ الزوجات)	3. لا	3. لا	3. لا	3. أ. نعم (في حالة الأنشطة التجارية).	3. أ؛ ب؛ ج؛ د؛ هـ : لا.	3. لا.	3. أ؛ هـ: نعم (الأزواج/ الزوجات).	3. لا	3. الإفصاح عن دخل الأسرة أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
4. أ. نعم. 4. ب. لا. 4. ج. لا. 4. د. نعم. 4. هـ. نعم.	4. أ؛ د؛ هـ : نعم.	4. ب. من الضروري فقط الحصول على إقرار من المرشح لوظيفة حكومية يفيد بأنه غير مدين بديون ضخمة.	4. أ. نعم بما فيها أصول في شركات القطاع العام. 4. ب. لا. ب. د. نعم. 4. هـ. بعضهم فقط.	4. أ. نعم (قبل الالتحاق بالعمل العام، والأصول التي يمتلكها في الأعمال الحرة). 4. د. نعم.	4. أ؛ ب؛ ج؛ هـ: لا. 4. د. نعم إذا زادت القيمة عن 59.000 جنيه إسترليني.	أ. نعم. 4. ب. نعم كبار التنفيذيين. 4. د. نعم.	أ. نعم. 4. ب. نعم. 4. ج. نعم. 4. د. نعم. 4. هـ. نعم.	4. أ. نعم. 4. ب. نعم. 4. د. نعم. 4. هـ. نعم.	4. الإفصاح عن الأصول التي يملكها الأفراد في أي من الفئات التالية: أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
5. أ. طوعية فقط	5. لا	5. لا	5. لا.	5. أ. نعم (الأصول	5. لا.	5. أ. نعم بالنسبة	5. أ؛ هـ : نعم (بالنسبة	5. لا.	5. الإفصاح عن

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
(في حالة الأزواج/الزوجات).				التي يمتلكها في الأعمال الحرة).		للأسرة التي تعيش مع أحد أعضاء الحكومة أو أحد السياسيين. 5. ب: نعم فقط في حالة أفراد أسرة كبار التنفيذيين.	للأزواج/للزوجات).		الأصول التي تمتلكها أسرة أي من الفئات التالية: أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
6. أ: نعم	6: لا تنطبق.	6. أ: نعم. 6. ب: نعم عندما تزيد قيمة الهدية عن 5000 يورو.	6. د: نعم.	6. لا.	6. أ: نعم. 6. د: نعم إذا زادت قيمتها عن 1% من المرتب.	6. د: نعم.	6. أ؛ هـ: نعم.	6. أ: نعم. 6. ب: نعم. 6. د: نعم. 6. هـ: نعم.	6. الإفصاح عن تلقي الهدايا أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
7. أ نعم. 7. ب نعم. 7. ج نعم. 7. د نعم.	7. لا ينطبق.	7 لا ينطبق.	7. ب. نعم.	7. لا ينطبق.	7. أ. نعم.	7. ب؛ د: نعم.	7. ب. نعم ولكن فقط في حالة المعلومات السرية، ولكن لا يوجد حظر على استخدام المعلومات الرسمية بهدف المنفعة الشخصية.	7. لا ينطبق.	7. تأمين والرقابة على عملية الحصول على المعلومات الداخلية أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
8. أ نعم (خلال السنتين السابقتين على الالتحاق بالمنصب). 8. ج نعم.	8. أ نعم (خلال السنوات الثلاثة السابقة على الالتحاق بالمنصب). 8. ج غير إجباري.	8. ج نعم.	8. لا.	8. أ قبل الالتحاق بالمنصب، وفي حالة الأعمال الحرة والمصالح الخاصة.	8. أ: نعم. 8. ب: نعم. 8. ج: نعم (بما في ذلك مصالحة الأسرة والمقربين).	8. لا.	8. لا.	8. لا.	8. الإفصاح عن المصالح الخاصة فيما يتعلق بإدارة العقود أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
9. أ نعم (قبل تقلد مهام المنصب بسنتين).	9. أ نعم (قبل تقلد مهام المنصب بثلاث سنوات)	9. د نعم. 9. هـ نعم.	9. لا.	9. أ قبل تقلد مهام المنصب وفي حالة وجود أعمال الحرة أو	9. أ نعم. 9. ب نعم. 9. ج لا.	9. د نعم.	9. لا.	9. لا.	9. الإعلان عن المصالح الخاصة عند اتخاذ

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
9. ب؛ هـ: نعم	سنوات). 9. د. نعم. 9. هـ ليس إجباري.			مصالح خاصة.	9. د. نعم. 9. هـ. نعم (يشمل ذلك مصالح الأسرة والمقربين).				القرارات أو التصويت أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
10. أ. نعم (قبل سنتين من تقلد مهام المنصب). 10. ج. نعم.	10. أ: نعم	10. ج: نعم	10. لا	10. أ. قبل تقلد مهام المنصب و في حالة وجود نشاط تجاري أو خاص.	10. أ. نعم 10. ب. نعم 10. ج. نعم (يشمل ذلك مصالح الأسرة والمقربين)	10. لا	10. لا	10. لا	10. الإعلان عن المصالح الخاصة عند المشاركة في تقديم الاستشارات المتعلقة بالسياسات أو إعدادها أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
11. أ. نعم فقط في حالة أعضاء	11. أ؛ ب؛ هـ: نعم في حالة	11. د. نعم	11. لا	11. د. نعم	11. أ. نعم في حالة تلقي الهدايا.	11. لا	11. نعم في حالة هـ فقط.	11. نعم.	11. الإفصاح العلمي عن إقرار

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
الحكومة ووزراء الدولة. 11. د؛ هـ: نعم فقط عند الطلب.	الدخول والمصالح.				11. د. نعم في حالة المصالح.				المصالح الخاصة والدخول والأصول المملوكة. أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
12. أ. نعم (لمدة سنتين).	12. أ. نعم لمدة ثلاث سنوات.	12. لا.	12. أ. نعم. 12. ب. نعم (5 سنوات). 12. د. حالات نادرة. (مؤسسات الادخار أو شركة من الشركات المدعومة حكوميا) 12. هـ. نعم	12. ب. نعم (البعض)	12. ب. نعم لمدة سنتين ويجب الإبلاغ عن الجهات التي تتقدم لهم لتعيينهم لديها.	12. لا	12. أ. (يجب الحصول على موافقة). 12. ب؛ هـ: (بعد مرور عام واحد على ترك الوظيفة).	12. لا توجد	12. تقييم ومراقبة الاتحاق بعمل آخر بعد انتهاء الخدمة أو ممارسة أنشطة في جمعيات غير حكومية أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
13. أ؛ ب؛ ج؛ د؛	لا يوجد.	13. أ؛ ب: نعم.	13. لا توجد رقابة ولكن	13. لا	13. أ. لا يجوز	13. د. نعم.	13. أ؛ هـ: نعم.	13. لا يوجد.	13. تقييم

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
هـ: نعم.			تقييد عملية تلقي الهدايا إذا كان ذلك يؤثر على الاستقلالية.		الاحتفاظ بالهدايا التي تزيد قيمتها عن 140 جنيه إسترليني. 13. ب. نعم 13. د: نعم، إذا قدرت بأكثر من 125 جنيه إسترليني فإنه يجب الإفصاح عنها				الحصول على الهدايا والمزايا الأخرى ومراقبة ذلك أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
14. أ. نعم 14. ب. في حالات بعض فئات الموظفين الحكوميين مثل العسكريين. 14. ج. نعم. 14. هـ. نعم. (الجمعيات غير الحكومية).	14. لا يوجد.	14. أ. نعم يحظر القانون تقلد أية مناصب فخرية.	14. نعم عندما تكون الجمعية الجمعيات غير الحكومية تحت سيطرة الموظف العمومي. 14. ج. نعم	14. ج. نعم.	14. أ. نعم. 14. ب. نعم. 14. ج. نعم. 14. د. نعم. 14. هـ. نعم.	14. ب. نعم. لا يسمح بتقلد مناصب رئاسية في أي حزب سياسي. 14. ج. نعم.	14. أ؛ ب؛ ج: نعم.	14. أ؛ ج: نعم.	14. تقييد ومراقبة الجمع بين العمل الحكومي و عمل آخر (على سبيل المثال العمل في جمعيات غير حكومية أو أحزاب) أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
									المنتخبون محليا
أ. نعم. ب. نعم. ج. نعم. د. نعم.	15. أ؛ ب؛ ج؛ هـ: نعم.	15. أ. نعم. ب. نعم. ج. نعم. د. نعم.	15. أ؛ ب؛ ج؛ هـ: نعم.	15. أ؛ ب؛ ج؛ هـ: نعم.	15. أ؛ ب؛ ج؛ هـ: نعم.	15 لا يوجد.	15. أ؛ ب؛ ج؛ هـ: نعم.	15. نعم.	15. التتحيي (والانسحاب الدوري) أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
16. أ؛ ب؛ ج؛ د؛ هـ: نعم.	16. أ؛ ب؛ ج؛ د؛ هـ: نعم.	16. لا.	16. أ؛ ب؛ ج؛ هـ: نعم. عندما تقع هذه الممتلكات داخل دائرة اختصاصه وتتأثر بقرارته.	16. د؛ هـ: نعم عندما تقع هذه الممتلكات داخل دائرة اختصاصه وتتأثر بقرارته.	16. أ؛ ب؛ ج؛ د؛ هـ: نعم.	16. ب. نعم لا تنشأ مشكلة من شراء أملاك ولكن المشكلة تنشأ فقط عند تعارض ذلك مع مناصب كبار التنفيذيين وعضوية مجالس الإدارات.	16. أ؛ ب: (يحظر امتلاك ما يزيد عن 10% من أسهم أية شركة تأسست بموجب القانون التجاري). 16. هـ. لا يسمح لهم بامتلاك عمل تجاري خاص بهم.	16. أ. نعم. ب. نعم. د. نعم. 16. هـ: نعم.	16. تقييد الملكية الشخصية للموظف العمومي و أسرته للشركات الخاصة أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
17. أ. نعم.	17. لا يوجد.	17. لا.	17. نعم.	17. هـ: قد يكون التنازل عن الملكية هو	17. أ. نعم.	17. لا.	17. أ؛ ب؛ هـ: قد يكون ذلك ضروريا	17. لا	17. التنازل عن الملكية إما عن

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
				الحل لحسم مشكلة تعارض المصالح في حالة الموظفين المنتخبين محليا، أما في حالة الموظفين في الحكومة الوطنية. إن إقامة شركة إدارة أموال مجهزة يعد غير قانوني.			بعد الإعلان عن المصالح الخاصة.		طريق البيع أو إنشاء شركة أموال أو عن طريق إبرام عقد إدارة مجهل في الحالات التالية: أ. أعضاء الحكومة والموظفون المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمان هـ. الموظفون المنتخبون محليا
1. لا. 2. يتمتع مكتب مكافحة تعارض المصالح بنوع من الحرية عند تناول قضايا تتعلق بأعضاء الحكومة والموظفين المعينين في مناصب سياسية، أما فيما يتعلق بالموظفين الحكوميين ورجال القضاء فيتم الكشف عنهم من خلال رؤسائهم وفقا للتسلسل الوظيفي؛ أعضاء البرلمان: رؤساء الدوائر	1. لا يوجد. 2. المحكمة الدستورية.	1. نعم. 2. لا. يجري الكشف عن الرؤساء وفقا للتسلسل الوظيفي.	1. لا. 2. توجد لجنة شفافية التمويل السياسي (غير مستقلة) وتتولى الإعلان عن الأصول المملوكة، و توجد ثلاث لجان لمراقبة الأخلاق المهنية تقوم بمراقبة التوظيف بعد انتهاء فترة الخدمة.	1. لا. 2. توجد الهيئة الإيطالية لحماية المنافسة والهيئات الإيطالية للاتصالات وهما هيتان معيتان بأعضاء الحكومة فقط، أما في حالة الموظفين الحكوميين ورجال القضاء فيتم الكشف عن تجاوزاتهم من خلال الرؤساء وفقا للتسلسل الوظيفي؛ بالنسبة للبرلمان فهم رؤساء الدوائر البرلمانية. كما يتولى المفوض الأعلى لمنع ومكافحة الفساد وكافة	1. نعم 2. توجد هيئات مستقلة كلجنة قيم الحياة العامة، ومفوض البرلمان للقيم والمعايير، ومجلس المعايير والقيم لإنجلترا (بوجود مكاتب إقليمية) تعنى بالحكومة المحلية.	1. نعم 2. لا يوجد جهاز مستقل. يتم الكشف عن التجاوزات من خلال الرقابة من الرؤساء في العمل وفقا للتسلسل الوظيفي (حيث يقوم بالإشراف رئيس الوزراء و الوزراء في الحكومة المركزية؛ بينما يقوم المحافظون ومكتب الطعون المستقل في الحكومات المحلية)، كما يساعد في عملية الكشف عن التجاوزات أيضا المجلس الأعلى للمكافحة ومكتب	1. لا 2. لا يوجد مكتب الحماية من الفساد ومحاكمته بدرجة من الاستقلال.	1. هل يوجد نظام لحماية المبلغين عن تجاوزات؟ 2. هل الجهاز يتمتع بالاستقلال؟	

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
البرلمان-ية. الموظفين المنتخبين محليا: من خلال الشكاوى المقدمة.				أنواع الجرائم المتعلقة بالجهاز الإداري العام.			الشكاوى، أما وزارة المالية فتتولى التفتيش على الحكومة المحلية.		
1. في حالة أعضاء الحكومة والمعينون في مناصب سياسية: يتولى أمر التحقيق معهم مكتب المركزية للتحقيق في تعارض المصالح؛ ويمكن للمكتب أن يحقق أيضا في السجلات الضريبية الخاصة بهم، أما في حالة موظفي الحكومة ورجال القضاء فيتولى أمر التحقيق معهم المفتشون الداخليون؛ وفي حالة ارتكاب الجرائم يقوم النائب العام بإجراء التحقيق (المكتب الخاص للنائب العام المعني بمكافحة الفساد).	1. المحكمة الدستورية والهيئة القضائية المعنية (المديرية المركزية للتحقيق في الجرائم المالية والاقتصادية وجرائم الفساد). 2 و 3 عند وجود تحقيق جنائي فقط.	1. النائب العام في حالة وقوع جريمة، ومفتشو مصلحة الضرائب في حالة وقوع غش ضريبي. في حالة 2 و 3 يتولاها القضاة فقط، كما يمكن لمفتشي مصلحة الضرائب أن يقوموا بمراجعة بيانات حسابات مصرفية.	1. القضاة في الحالات الجنائية ولجنة مكافحة غسل الأموال ولجنة شفافية التمويل السياسي. في حالتي 2 و 3 لا يقرر سوى القاضي.	1. الهيئة الإيطالية لحماية المنافسة والهيئة الإيطالية للاتصالات. في حالات التحقيق الجنائي يتولى التحقيق النائب العام. 2 و 3 نعم، ولكن يستلزم الحصول على أمر من أحد القضاة.	1. مفوض البرلمان للقيم والمعايير ولجنة المعايير والقيم (في الحكومات المحلية). 2 و 3 في حالات التحقيق الجنائي فقط.	مكتب تسجيل الإفصاح عن الأصول المملوكة ومراقبتها. 2 و 3 نعم.	النائب العام في حالة وقوع جريمة، وأيضا الشرطة وأجهزة الأمن الداخلية، وإلا يتم ذلك من الرؤساء وفقا للتسلسل الوظيفي (رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة المركزية والمحافظون ومكتب الطعون المستقل في الحكومات المحلية)، أما في حالة الموظفين العموميين المحليين يوكل إلى وزارة المالية التحقيق في إقرارات الإفصاح المقدمة من قبلهم.	1. مكتب الحماية من الفساد ومحاربتة. 2 و 3 : نعم.	<u>التحقيقات</u> 1. من يتولاها؟ 2- حسابات البنوك. 3. السجلات الضريبية
الجرائم: قضاة فقط؛ إداري: مفتشون ومكتب مكافحة تعارض المصالح.	قضاة فقط: جنائي. إداري: مفتشون لموظفي الحكومة.	قضاة فقط: جنائي. إداري: مفتشون لموظفي الحكومة.	قضاة فقط: جنائي. إداري: مفتشون لموظفي الحكومة.	قضائي: عند وقوع حالة فساد. إداري: عن طريق الرؤساء وفقا للتسلسل الوظيفي.	كلاهما.	مكتب تسجيل الإفصاح عن الأصول المملوكة ومراقبتها، القضاء الإداري. لا يحال الأمر	قضائي، النائب العام. إداري: حسب التسلسل الوظيفي والهيئة الرقابية	مكتب الحماية من الفساد، ومحاربتة، القضاء الإداري: النائب العام	المحاكمة قضائية أم إدارية

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
						إلى القضاء العادي إلا في حالة قضايا الرشوة.			
<p>1. جنائية: تطبيق العقوبات الجنائية فقط عند ارتكاب جرائم (على سبيل المثال الرشوة).</p> <p>2. تأديبية 1.2 ب: نعم 1.2 ج: نعم</p> <p>2.2 أ: نعم 2.2 ب: نعم 2.2 ج: نعم</p> <p>3. يستتبع ارتكاب أعضاء الحكومة والمعينون في مناصب سياسية لمخالفات قانونية</p>	<p>2.2 أ؛ ب؛ ج: نعم</p> <p>3. أ: الحرمان من تقلد منصب عام لمدة ثلاث سنوات.</p>	<p>1- جنائية: فقط عند ثبوت إضمار نية جنائية؛ وأيضا في حالة ارتكاب جرائم مثل قبول مميزات (مثل قبول أموال أو مجوهرات)، كما يعاقب أيضا بعقوبات جنائية كل من يحدد عن مبادئ العدل أو يتقاضى رشوة.</p> <p>1.2 ب: نعم 2.2 ج: نعم</p> <p>3. قواعد خاصة بانتهاك أعضاء البرلمان لقواعد تعارض المصالح: يتم نشرها في الصحيفة الرسمية للبرلمان.</p>	<p>1. نعم يعاقب كل من يسعى لتحصيل مصلحة غير قانونية بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وبغرامة تبلغ 75.000 يورو.</p> <p>2. تأديبية 1.2 ب؛ ج: نعم 2.2 أ؛ ب؛ ج: نعم</p> <p>3 أ؛ ب؛ ج؛ هـ. يعاقبوا بدفع غرامة تصل إلى 1500 يورو في حالة الالتحاق بعمل إضافي غير قانوني.</p>	<p>1. تطبق العقوبات الجنائية في حالة ارتكاب جرائم فساد فقط، ويجوز تطبيق العقوبات الجنائية أيضا عندما لا يرسل أعضاء الحكومة إقرار الإفصاح عن المصالح الخاصة أو يرسلونها بمعلومات مزورة بعد طلب الهيئة المعنية بإرسالها.</p> <p>1.2 ب؛ ج: نعم 2.2 ب؛ ج: نعم</p> <p>3. يتم رفع تقرير إلى رؤساء البرلمان (بمجلسيه) بالتجاوزات القانونية التي ارتكبتها أحد أعضاء الحكومة.</p>	<p>1. جنائية: نعم، يعاقب عقوبات جنائية أي موظف منتخب محليا و أي عضو في برلمان إقليمي لم ينتج عن التعامل مع أمر عند اللزوم، كما يعاقب من سلف ذكرهم لعدم الإفصاح عن المصالح المالية (الفترة الانتقالية).</p> <p>2. تأديبية 1.2 ب: نعم 2.1 د: نعم 2.2 ب: نعم</p>	<p>1. لا 2.2 أ؛ ب</p>	<p>1. جنائية: نعم. يعاقب بالحبس الموظف العمومي في الحكومة المحلية بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات في حالة تزوير الإقرار.</p> <p>2.1 ب؛ هـ: نعم . 2.2 أ؛ ب؛ ج؛ هـ: نعم</p>	<p>1. نعم وتصل إلى السجن لمدة خمس سنوات في حالة وقوع ضرر جسيم 1.2 ب؛ ج: نعم. 2.2 أ؛ ب؛ ج؛ د؛ هـ: نعم .</p> <p>3. نعم، غرامات وعقوبات أخلاقية</p>	<p><u>العقوبات</u> 1. جنائية 2. تأديبية 2.1 وقف صرف المرتب. أ. أعضاء الحكومة والمعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئات القضائية د. البرلمانين هـ. الموظفون المنتخبون محليا 2.2 الطرد أ. المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في الهيئة القضائية د. البرلمانين هـ. الموظفون المنتخبون محليا 3. إدارية أ. المعينون في مناصب سياسية ب. موظفو الحكومة ج. العاملون في</p>

إسبانيا	البرتغال	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	المجر	بولندا	لاتفيا	البيانات/الدولة
إعلان ذلك في "الجريدة الرسمية للحكومة". وعند ارتكابهم لجرائم خطيرة يحظر تعيينهم في مناصب عامة لمدة تصل إلى عشر سنوات؛ رد الأموال التي أخذت بشكل غير قانوني.									الهيئة القضائية د. البرلمانين هـ. الموظفون المنتخبون محليا